الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS)

وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية

(دراسة ميدانية)

اعداد

سماح طارق أحمد حافظ

أستاذ مساعد بكلية التجارة جامعة المنصورة

sthafez2011@mans.edu,eg

.

" The moderator role of Training on The Relationship between The Use of Government financial Management Information System and Internal Control effectiveness – A Field Study "

Prepared By

Samah Tarek Ahmed Hafez

Associate Professor of Accounting

Faculty of Commerce -Mansoura University

ملخص

يتمثل الهدف الرئيسى لهذه الدراسة في التعرف على الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وذلك بالتطبيق على جامعة المنصورة كأحد الوحدات الحكومية العامة، حيث يعد نظام إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS أحد أوجه ميكنة النظام الحكومى في مصر والذى بدأته جمهورية مصر العربية في عام ٢٠٠٤، سعياً إلى تحقيق العديد من الأهداف ومنها كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية الحكومية والشفافية والافصاح والمساءله وغيرها من الأهداف التي تهدف في مجملها الى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، ومن أجل قياس مدى تحقيق النظام لأهداف الرقابة الداخلية فقد استخدمت الباحثة مكونات اطار COSO للرقابة الداخلية لقياس مدى تحقيق إستخدام نظام GFMIS لأهداف الأطر العالمية والمقبولة قبولاً عاماً للرقابة الداخلية باعتباره الإطار المقبول قبولاً عاماً في تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية ، اعتمدت الباحثة على استخدام قائمة الاستقصاء لجمع البيانات الأولية اللازمة لتحقيق هدف الدراسة، وتم توزيع قوائم الاستقصاء على مستخدمى النظام في الوحدات الحكومية في جامعة المنصورة من موظفي الوحدات وممثلى وزارة المالية بالإضافة إلى مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات القائمين بمراجعة هذه الوحدات في الجامعة بعدد ١٦٠ قائمة ، وبنسبة استجابة من قبل أفراد العينة ٨٠.٦ % أي ١٢٩ مفردة، وبعد استبعاد بعض القوائم غير الكاملة أصبح عدد القوائم الخاضعة لإجراء التحليل الإحصائي ١٢٥ قائمة. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف معنوي في آراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة وفقاً للوظيفة (موظف بالوحدة الحسابية ، ممثل وزارة المالية / مراجع بالجهاز المركزي للمحاسبات)، في حين توجد اختلافات معنوية في آراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة وفقاً لاختلاف الخبرة الوظيفية والخبرة في التعامل مع نظم المعلومات ، كما توصلت الى أن استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة يؤدي إلى تحسين فعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية ، وأخيرا توصلت الى الدور المعدل لتدريب مستخدمي النظام في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية .

الكلمات الافتتاحية : نظام إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS، إطار COSO للرقابة الداخلية، فعالية الرقابة الداخلية، التدريب.

Abstract

The main objective of this study is to identify the modified role of training in the relationship between the use of the government financial information management system and the effectiveness of internal control in government units by applying to Mansoura University as one of the general government units, where the GFMIS is one of the aspects of the government system automation in Egypt, which was initiated by the Arab Republic of Egypt in 2004, in pursuit of several goals, including the efficiency and effectiveness of using government financial resources, transparency, disclosure, accountability, and other goals that aim in their entirety at the efficiency and effectiveness of the internal control system, In order to measure the extent to which the system achieves the objectives of internal control, the researcher used the components of the COSO framework for internal control to measure the extent to which the GFMIS use of the global and accepted frameworks goals achieved general acceptance of internal control as the generally accepted framework in the design and implementation of internal control.

The researcher relied on using a questionnaire to collect the primary data necessary to achieve the goal of the study. The questionnaires were distributed to the employees in the Egyptian government departments that implement the government financial management information system in Mansoura University, in addition to auditors of Accountability state authority who audits these departments. The questionnaire numbers were 160 individuals. The response rate of respondents reached 80.6%, or 129 individuals after excluding some incomplete questionnaires, the number of

questionnaires subject to statistical analysis became 125 , The study found that there was no significant difference in the views of the study sample's vocabulary about the importance of using government financial management information systems according to the job (administrator / auditor in the Central Auditing Organization), while there were significant differences in the views of the study sample's items on the importance use of the governmental financial management information system, According to the difference in functional experience and experience in dealing with information system , the use of the governmental financial management information system leads to improving the effectiveness of internal control in Egyptian government Departments, and finally it reached the moderator role of training in the relationship between the use of the governmental financial management information system and the effectiveness of Internal control .

Related Topics:

Governmental Financial Management Information System(GFMIS),COSO Internal Control Framework, Internal Control Effectiveness,Training.

مقدمة:

شهد العالم خلال الثلاثة عقود الماضية تطورات هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما جعل المؤرخين والكتاب يطلقون على العصر الحالي (عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وترتب على هذه الثورة التكنولوجية مجموعة من التغيرات العديدة في مختلف مجالات الحياة، انعكست آثارها بوضوح في مجال المال والأعمال وكافة أنواع المنشآت سواء الخاصة أو العامة أو الوحدات الحكومية.

وقد شهد قطاع الأعمال العام / القطاع الحكومى العديد من التحديات والضغوطً المتزايدة عند تقديم خدماتها الحكومية في ظل التغير السريع في البيئة التكنولوجية سريعة التطور والحاجة إلى الحصول على المعلومات بشكل أسرع، مما دفع العديد من الحكومات والمنظمات الدولية والباحثين الأكاديميين وغيرهم في كل من المجتمعات المتقدمة والنامية إلى تطوير أنظمة المعلومات المالية الخاصة بها لجعلها أكثر فعالية وكفاءة وشفافية في ظل هذا التطور (Abushamsieh et al., 2013; Pee and Kankanhalli, 2016; Bryson et al., 2007; Caba and Lopez, 2007).

ومن أجل مواكبة هذا التطور السريع فقد قامت العديد من الدول النامية بوضع نظام لإدارة معلومات مالية الحكومة حتى تتمكن حكوماتها من تعزيز الرقابة المالية ورفع مستويات الحوكمة المالية والشفافية والمساءلة، من خلال تقديم المعلومات المالية في الوقت الملائم، بالإضافة إلى تمكين المديرين من إدارة والإشراف على استخدام الموارد المالية بنجاح -وإعداد الموازنات(Simiyu and Kaplelach, 2018) ..

وتعد جمهورية مصر العربية إحدى الدول التي قطعت شوطاً لا بأس به من أجل تفعيل نظام إدارة معلومات مالية الحكومة والذى بدأ بعملية ميكنة إعداد الموازنة العامة للدولة في عام ٢٠٠٤ ، يليها العديد من الإجراءات وصولا الى تطبيق الجزء الرئيسي لنظام إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS في ٢٠١٤ بالإضافة إلى التطبيق الكامل لنظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي GPS & GPOS وربطهما معاً لعمل تكامل بينهما، والتي تعد من نظم تخطيط موارد المنشأة ERP التي تم الاهتمام بتطبيقها مؤخراً بالقطاع الحكومي.

يمثل تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في مصر GFMIS تحولا جوهريًا في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في وحدات القطاع العام، حيث تم الانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية أو أنظمة المعلومات المالية غير المترابطة واستبدالها بنظام معلومات موحد ومتكامل يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية بهدف رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية، دعمًا لعمليات الإصلاح الإداري والمالي في القطاع الحكومي وزيادة الشفافية وتحسين الكفاءة والفعالية وتحقيق اقتصادية الخدمات العامة ، فهو بمثابة نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط كافة العمليات المالية والمحاسبية لكل الوزارات والدوائر الحكومية والمراكز المالية مع وزارة المالية، يهدف إلى تفعيل تنفيذ الموازنة العامة للدولة بطريقة الكترونية ومراقبة الانفاق الحكومي بما يحقق التوجيه الصحيح للقيود المحاسبية ، كذلك سرعة تحديد الوضع النقدي للمعلومات الحكومية والعمل على زيادة مهام الرقابة المركزية في وزارة المالية لمراقبة النفقات والإيرادات في الوزارات والدوائر الحكومية، بالإضافة إلى سرعة وصول المعلومات إلى متخذي القرار والمسؤولين عن الأداء المالي والتشغيلي، كما يعمل على زيادة قدرة الرقابة الداخلية للوزارات والدوائر لمنع حالات الغش المحتملة، كذلك تحسين التخطيط المالي على المدى المتوسط (Al Murtada and Hamdan,2016; gfmis.mof.gov.eg;Yaokumah, 2020; Shannak,) 2015;Simiyu and Kaplelach, وحدة الميكنة– قطاع الحسابات والمديريات المالية،٢٠٢٠ ; 2018

طبيعة المشكلة:

بالرغم من العديد من المميزات التى يحققها نظام إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS إلا أن تطبيقه يواجه بالكثير من العقبات مثل نقص التأهيل والتدريب لدى العاملين في الأجهزة التنظيمية في مجال استخدام تقنية المعلومات في العمل الإداري ، قلة الكوادر المدربة بوزارة المالية والوحدات الحسابية الحكومية – حيث تم تكليف قطاع الحسابات والمديريات بوزارة المالية بإدارة مسئولية التدريب بإعداد وتأهيل كوادر تدريبية من وزارة المالية من فبراير ٢٠١٧ وحتى مارس ٢٠١٨ – كما يواجه بمقاومة الموظفين للنظام ، ضعف رأس المال البشري وكذلك الفساد والاحتيال ، علاوة على ذلك فإن أنظمة إدارة معلومات مالية الحكومة معقدة

ومكلفة ويصعب إدارتها وصيانتها. وبالفعل في عام ٢٠٠٣ ، عند استعراض ٣٤ مشروعا لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة تم تقديمهم بدعم من البنك الدولي على مدى ١٥ عامًا، تبين أن قليل فقط من هذه الأنظمة كان من المحتمل أن يستمر بعد توقف دعم المانحين (Shannak, 2015; USAID, 2013; Petter, & McLean, 2013)

تكتسب الرقابة الداخلية أهمية خاصة في القطاع الحكومي باعتبارها تمثل خط الدفاع الأول لحماية الأموال العامة وضمان الاستخدام الأمثل لها، ولكونها الأداة الفعالة في تطوير السياسات وزيادة الكفاءة الإنتاجية، بما يعود بالنفع على مختلف قطاعات المجتمع داخل الدولة. لذلك فإن الوزارات المصرية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بإعطاء الرقابة الداخلية الاهتمام اللازم، والعمل الجاد على توفير سبل ومقومات نجاح الرقابة الداخلية، بما يضمن ممارستها بشكل يتعدى مجرد الرقابة المستندية والمحاسبية التقليدية ليمتد ويشمل تقييم الأداء وتقييم الخدمات الاستشارية للإدارة العليا لتحقيق أهدافها (غنيمات وصيام، ٢٠١١)، ويقع على عاتق الحكومة مسؤولية إنشاء نظام رقابة داخلية فعالة من شأنه أن يبقيها على المسار الصحيح في تحقيق أهدافها المتعلقة بالمساءلة العامة (Babatunde and Dandago, 2014).

وتنعكس فعالية الرقابة الداخلية على فعالية المراجعة الداخلية في هذه الوحدات، خاصة مع التطور الحديث لوظيفة المراجعة الداخلية من جهة وصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ باستحداث تقسيمات تنظيمية في وحدات الجهاز الادارى للدولة منها المراجعة الداخلية، كذلك قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ باستحداث تقسيم تنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الادارى للدولة ، الأمر الذى يستوجب إعادة هيكلة الوحدات الخاصة بالمراجعة وانشاء قسم للمراجعة الداخلية ومايترتب عليه من الحاجة الى التدريب لمستخدمى نظام ادارة معلومات مالية الحكومة من المراجعين الداخلين داخل الوحدات الحكومية بما يتلاءم مع المهام المنوطة به .

قامت الباحثة بدراسة استطلاعية للوقوف على المشكلات والمعوقات التي تواجه التطبيق الفعال لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة ومن خلال المقابلات الشخصية مع عدد من مديرى ووكلاء الحسابات وعدد من مندوبى وزارة المالية في جامعة المنصورة وعدد من مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات ، وتم الوقوف على عدة نقاط من أهمها :

– قد يحدث تعمد من قبل مدخل البيانات بالتلاعب في الملفات بعد مراجعتها من خلال تعمد احداث خطأ عند ادخال البيانات ليتم إعادة رفع الملف برقم جديد، مما يتطلب ضرورة استحداث قسم للدفع الالكتروني بادارة الحسابات يكون مهمته المراجعة المبدئية للملفات المرفوعة، كذلك ضرورة وجود مأموريات تفتيش دورى ربع سنوى على منظومة الدفع وقيام المفتش بمراجعة عينة عشوائية من الملفات المرفوعة ومطابقتها بالاستمارات الورقية.

– يصعب تتبع مبلغ موجود بكشف حساب عميل للوصول لرقم الملف المرفوع من خلاله هذا المبلغ وكذا يصعب ربطه بالمبلغ المرتبط به ضمن كشف حساب الوحدة المركزية مما يهدر الوقت ويصعب معه فحص حوادث الاختلاس وخاصة ان كان مدخل البيانات محترف، مما يتطلب ضرورة مراجعة عينة عشوائية من الملفات المرفوعة ومطابقتها بالاستمارات الورقية وكشوف حساب الوحدة المركزية وكشف حساب عميل .

– مشكلة تحويل مبالغ من حسابات بعض الاشخاص لآخرين من خلال مخاطبة البنك المتعاقد مع الجهة عن طريق خطابات ورقية او اميلات الكترونية مما يفتح ثغرة للتلاعب من قبل مدخلى البيانات، كذلك مشكلة تحويل مبالغ من حسابات بعض الاشخاص لأخرين من خلال مخاطبة البنك المتعاقد مع الجهة عن طريق خطابات ورقية او اميلات الكترونية مما يفتح ثغرة للتلاعب من قبل مدخلى البيانات، مما يتطلب المراجعة الدورية للموقف المالي وعمل التسويات الخاصة بالوحدة المركزية باستمرار ومراجعة التقارير الالية مع اليدوية.

– لاتزال تتم المراجعة من قبل مراجعى الوحدة الحسابية بالطريقة الورقية فقط دون الأخذ في الاعتبار تطبيق المراجعة الالكترونية .

ومن خلال رصد هذه المشكلات والمعوقات التي تواجه التطبيق الفعال لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة ، يلاحظ وجود بعض الثغرات في نظام الرقابة الداخلية، والحاجة الى المراجعة الدورية في ظل استخدام هذا النظام ، خاصة مع اعتماد موظفي الوحدات الحسابية المختصين بالمراجعة بالاعتماد على المراجعة الورقية بالرغم من التحول الالكترونى لتسجيل العمليات ، مما يتطلب تطوير وظيفة المراجعة الداخلية في الوحدة وما يرتبط به من التدريب الجيد لموظفي المراجعة الداخلية داخل الوحدة وكذلك حاجة ممثلي وزارة المالية – على

اعتبارهم المراجعين الداخليين لوزارة المالية داخل الوحدة – التدريب على الأدوات والوسائل اللازمة للمراجعة الالكترونية والتي تمكن من اكتشاف ومعالجة هذه الأخطاء بصورة دورية دون الاخلال بموثوقية النظام، خاصة مع تزايد الاهتمام بأثر استخدام هذه النظم على فعالية الرقابة الداخلية واتجاه العديد من الدراسات باختبار أثر تطبيق تلك النظم على نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية أو منشآت القطاع الخاص ومنها (Soral and Sain, 2011; Ibrahim and Dauda, 2014; Selfano et al., 2014; Al Murtada and Hamdan, 2016;، عبد العزيز، ٢٠١٧; الشهاوي، ٢٠١٤; محمد، ٢٠١٧) حيث توصلت إلى أن تلك النظم تؤثر بالإيجاب على نظم الرقابة بالوحدات الحكومية والخاصة أو تحسن من فعالية النظام المحاسبي بالوحدات الحكومية.

وبالتالي تتساءل الباحثة ما هو أثر استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS على فعالية الرقابة الداخلية، وهل لتدريب العنصر البشرى دور معدل في تأثير نظام GFMIS على فعالية الرقابة الداخلية؟

هدف الدراسة:

تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس الذي يتمثل في تحديد الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومةGFMIS وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

– الوقوف على مدى أهمية نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في الوحدات الحكومية .

– تحديد العوامل المؤثرة في استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS .

– تحديد العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS وفعالية الرقابة الداخلية في ضوء متطلبات COSO للرقابة الداخلية.

– تحديد الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تزايد أهمية تحسين فعالية الرقابة الداخلية في القطاع العام، والسعي الدائم من قبل المسئولين بالدولة إلى الحد من الفساد المالي والإداري الموجود في الجهاز الحكومي وخاصة مع محدودية موارد الدولة، بالإضافة إلى البحث المستمر عن آليات تضمن التخصيص الأمثل للموارد المحدودة، ومع صدور قرار رئيس الوزراء باستحداث وظيفة المراجعة الداخلية عام ٢٠١٨ ، وماتبعه من صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عام ٢٠٢٠ باستحداث تقسيم تنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الادارى للدولة ، مما يمثل فرصة جيدة لتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية في القطاع العام بالاعتماد على الإطار المتكامل المحدث للرقابة الداخلية للجنة COSO الصادر عام ٢٠١٣ والمعد من أحدث الإصدارات العالمية في مجال الرقابة الداخلية ، كما تطمح الباحثة أن تشكل هذه الدراسة إضافة جديدة للمكتبات العربية فيما يتعلق بالآثار المترتبة على استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية، والحاجه الى التغلب على المعوقات التي تواجه الاستخدام الأمثل للنظام بما يحد من احتمال وقوع أي حالات فساد.

فروض الدراسة: تتمثل فروض الدراسة في الآتي:

- الفرض الأول : " يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة احصائية بين مفردات عينة الدراسة حول أهمية استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة، وذلك وفقاً للاختلاف الوظيفي، والخبرة الوظيفية، والخبرة في التعامل مع نظم المعلومات ".
- الفرض الثانى : " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على فعالية الرقابة الداخلية".

ويتفرع هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على بيئة الرقابة.
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على تقييم المخاطر.

- – يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على أنشطة الرقابة.
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على المعلومات والاتصالات.
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على المتابعة.

- الفرض الثالث : " يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية".

ويتفرع هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

- يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وبيئة الرقابة.
- يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وتقييم المخاطر.
- يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وأنشطة الرقابة.
- يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة والمعلومات والاتصالات.
- يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة والمتابعة.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية في أنه يتم دراسة وضع الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المستخدمة للنظام في جامعة المنصورة مع إمكانية تعميم النتائج في البيئة المصرية ، كما تتمثل الحدود الزمنية في إجراء الدراسة للوضع الموجود في عام ٢٠٢٠.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي لدراسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات والاشتقاق النظري للفروض الإحصائية من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث، كما استخدمت المنهج الاستقرائي من خلال تجميع البيانات واجراء الدراسة الميدانية لتحديد الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين كل من نظام إدارة معلومات مالية الحكومة

وفعالية الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي بهدف اختبار الفروض الإحصائية للبحث وتقديم تفسيرات منطقية لنتائج اختبار الفروض ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

ويمكن تقسيم البحث الى الأجزاء التالية:

١- الإطار النظري.

٢- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض.

٣- الدراسة الميدانية.

٤- الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

٥- المراجع .

١- الإطار النظري :

١/ ١ نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS والجهات المسئولة عن استخدام النظام:

تتعدد تعريفات نظام ادارة معلومات مالية الحكومة باختلاف وجهات النظر الأكاديمية عن التطبيقية، ومن واقع الممارسة العملية بالنظام في مصر، فقد خلص فريق العمل لوزارة المالية للتعريف التالي بأنه " نظام إلكتروني يربط جميع أجهزة الحكومة العامة ويحتوي على كافة وظائف إدارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة بداية من مرحلة التخطيط الاستراتيجي انتهاءً بمرحلة المحاسبة والإبلاغ" (gfmis.mof.gov.eg). كما يعرّف نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS أيضًا على أنه " نظام محوسب متكامل يعمل عبر جميع وكالات الإنفاق لضمان الشفافية والمساءلة في تخصيص واستخدام ومتابعة الموارد العامة ، يربط نظام ادارة معلومات مالية الحكومة جميع المؤسسات الحكومية لدعم عملية صنع القرار، فهو يقوم بحوسبة دورة الحياة الكاملة لإعداد الموازنة وتنفيذها وإعداد التقارير المالية" (Abu- Shanab, 2015).

و يمكن استعراض الجهات المسئولة عن استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة داخل الوحدات الحكومية والقائمة بعمليات المراجعة كالتالى (الجندى ، ٢٠٢٠) :

- **الوحدة الحسابية :** تتولى إدارة الوحدة الحسابية مباشرة إجراءات المراجعة الداخلية والإشراف المباشر على إتمام إجراءات الرقابة المالية قبل الصرف ، حيث تقوم الوحدة الحسابية بالرقابة على تحصيل الموارد العامة والرقابة على الصرف من الاعتمادات المالية المدرجة للاستخدامات المقررة، وتتكون كل وحدة حسابية من أقسام فرعية تشمل (المراجعة والشطب والأضابير) ويكون العاملون بها تابعين للجهات الإدارية، وتختص وزارة المالية بتقرير إنشائها أو إلغائها، ويشرف عليها فنياً وإدارياً ممثلي وزارة المالية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

- **ممثلي وزارة المالية :** يقصد بممثلى وزارة المالية مراقبو عموم ومديرو الحسابات ووكلائهم التابعين لوزارة المالية والمسئولين عن تطبيق ضوابط الرقابة المالية على الأموال العامة من خلال إشرافهم على أعمال الحسابات بالجهات الإدارية، ولهم الحق وفقاً للقانون فى التوقيع الثاني على الشيكات وأذون الصرف وكذلك الإشراف على عملية تحصيل مستحقات الدولة من خلال مراجعة التوريدات النقدية التى تقوم بها إدارة الخزينة فى الوحدة الحكومية، وذلك وفق النظام المحاسبي المتبع فى تلك الجهات (مادة رقم ٢٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١.

ومع تعدد الأطراف المسئولة عن المراجعة للعمليات المالية قبل الصرف ، تتعرض الباحثة للجزء التالى بتحديد العلاقة بين استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS و فعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية .

١ /٢ العلاقة بين استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية :

تعددت التعاريف الخاصة بنظام الرقابة الداخلية، فاتجهت لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواى للرقابة الداخلية The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, (COSO ,1994) الى تعريف الرقابة الداخلية على أنها " سلسلة من الإجراءات والعمليات تتم بواسطة الإدارة العليا والإدارة التنفيذية والموظفين، يتم تصميمها لتوفير تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتمثلة في كفاءة وفعالية العمليات، ومصداقية التقارير المالية والالتزام بالقوانين والتعليمات ذات العلاقة، حيث تعد الرقابة الداخلية وسيلة للوصول إلى غاية ولكنها ليست غاية في حد ذاتها (Sanusi and Hassan, 2015).

عرفتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للقطاع الحكومي INTOSAI ,(2004) بأنها " عملية ديناميكية متكاملة تتكيف بشكل متواصل مع التغيرات التي تواجهها الوحدات الحكومية، وتقوم بها الإدارة العليا وموظفي الجهات أثناء سعيها لأداء مهامها ويتم تصميمها بحيث توفر ضماناً معقولاً بأن الأهداف العامة التالية يتم تحقيقها، وهي تنفيذ العمليات التشغيلية بشكل نظامي وأخلاقي واقتصادي وفعال مؤثر، والوفاء بالتزامات محاسبة المسئوليات، والالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، وتفادي خسارة الأصول".

كما عرف مشروع قانون المالية العامة الموحد لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠٢٠ الرقابة الداخلية على أنها " مجموعة من السياسات والإجراءات الموضوعة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة، والـــتأكد من سلامة وكفاءة تنفيذ أعمال الجهة الإدارية، ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية المنظمة للعمل بما يكفل سلامة إعداد التقارير المالية والمحافظة على أصول وموجودات الجهة الإدارية وحقوقها لدى الغير، والـــتأكد من اكتمال السجلات المحاسبية وإعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المحدد لها".

وقد قامت لجنة المنظمات الراعية COSO بتحديث الإطارالمتكامل للرقابة الداخلية في عام ٢٠١٣ حتى يمكن للشركات من إنشاء وتطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة والفعالية وتحقيق أهدافها بما يتلاءم مع التغيرات في بيئة الأعمال التكنولوجية (Arens, 2017)، حيث يؤثر تطبيق نظام رقابة داخلية فعال بالمنشآت الحكومية إيجابيًا على جودة التقارير المالية (Afiah and Azwari, 2015 ; Altamuro and Beatty, 2010)، فالمنظمات التي لديها نظام رقابة وإدارة مخاطر قوي تصبح أكثر قدرة على التعامل مع تعقيدات اليوم.

وفقًا لإطار لجنة المنظمات الراعية عام ٢٠١٣(COSO,2013) ، فإن مكونات الرقابة الداخلية الخمسة والمبادئ المرتبطة بها والتي تنطبق على جميع المنشآت بما فيها القطاع الحكومى ، تعتبر مقاييس يمكن على أساسها تقييم فعالية الرقابة الداخلية، بما تتصف به من شمولها للجانب التطبيقى بخصوص العوامل التي يمكن أن تؤخذ في الحسبان عند تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، بشرط أن تعمل المكونات الخمسة بشكل متكامل (Arens et al., 2017).

تشمل المكونات الخمسة للرقابة الداخلية وفقًا لإطار COSO بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصال، والمتابعة. وفيما يلي توضيح لهذه المكونات

طبقا لإطار الرقابة الداخلية الصادر في ١٩٩٢ والذى تم تحديثه في عام ٢٠١٣ تماشيا مع تعقد وتطور بيئة الأعمال واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات، (Arens et al., 2017 ; COSO, 2013, Yurniwati and Rizaldi, 2015، Hamdan, 2017) يمكن التعرض في الجزء التالي للعلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة والذى يمثل جزء من نظم تخطيط موارد المنظمة ERP وفعالية الرقابة الداخلية من خلال مكونات الرقابة الداخلية وفقا لاطار COSO,2013 كمايلى :

١/٢/ ١ بيئة الرقابة (Control Environment):

تتكون بيئة الرقابة من الإجراءات والسياسات التي تعكس المواقف العامة من الإدارة العليا والمديرين نحو الرقابة الداخلية وأهميتها بالنسبة للمنشأة، كما توفر الأساس لاستمرارية الرقابة الداخلية داخل المنظمة ، وينعكس استخدام نظام تكنولوجيا المعلومات بصفه عامة واستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومةGFMIS كجزء من نظم تخطيط موارد المنظمة ERP بصفه خاصة على بيئة الرقابة بشكل كبير لاعتمادها على احداث الترابط بين كل الادارات والاقسام وامكانية تبادل المعلومات فيما بينها بشكل سريع بما يحقق من كفاءة وإدارة المراقبة بصورة كبيرة ، كما تؤدى الى إحداث تغيرات شاملة في الهيكل التنظيمي سواء على مستوي الإدارة العليا أوعلى مستوي الأفراد داخل المنظمة، فاستخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة كتقنية تكنولوجية يتفق مع نظم تخطيط موارد المنظمة حيث تتطلب وجود موارد بشرية ذات مهارات علمية وعملية عالية وهو ما يتطلب وظائف جديدة وتغيرات أحياناً تصبح جذرية على هيكل الوظائف بالمنظمة(Elbardan,2014) ، مما يؤدى الى المزيد من برامج تنمية وتدريب العاملين فيما يتعلق بالمهام والواجبات لبعض الوظائف المتخصصة بمعالجة البيانات، كما أنها أدت إلى تطوير آليات دعم الشفافية، كما تعكس توجه الإدارة نحو تعميم الشفافية والكفاءة التشغيلية، وتسهيل فعالية الرقابة الداخلية وتحسين الرضا الوظيفي والعمل بروح الفريق، فيتطلب مجال الرقابة العامة العديد من المهام التي تتعلق بتوفير الامان وتطوير الأنظمة وصيانتها وتنفيذ الرقابة على شبكات وقواعد البيانات والتخطيط باستخدام الحاسب ، أما الرقابة على التطبيقات تتطلب اتخاذ العديد من إجراءات الأمن الالكترونى للمعلومات من منع الدخول غير المصرح به للبرامج والأنظمة (Niihau and Mwirigi,(2014) .

١/٢/ ٢ تقييم المخاطر (Risk Assessment) :

يتضمن تقييم المخاطر عملية تحديد وتحليل المخاطر التي قد تمنع المنشأة من تحقيق أهدافها، وباستخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة تظهر مخاطر جديدة ومتعددة تختلف عنها في بيئة المعالجة الإلكترونية للبيانات EDP ، فتزداد الخطورة في مركزية بيئة التشغيل وتوحد قاعدة البيانات الرئيسية (Zheng, (2004 ، ومن هذه المخاطر على سبيل المثال المخاطر المالية، مخاطر التكنولوجيا، المخاطر الأمنية، مخاطر الدعم والصيانة، مخاطر الاستعداد ومقاومة المستخدمين، كما يسهل تطبيق نظام إدارة معلومات مالية الحكومة من تقييم المخاطر بصورة عملية أكبر من أي بيئة تشغيلية أخرى من خلال الاكتشاف المبكر للمخاطر وتحليلها ومعالجتها بآليات جديدة والعمل على تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن (Chang, et al., 2014).

٣/٢/١ أنشطة الرقابة (Control Activities):

تشمل أنشطة الرقابة السياسات والإجراءات بما فيهم تلك المدرجة في مكونات الرقابة الأربعة الأخرى، والتي تساعد على ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف المنشأة، تحتاج الرقابة الداخلية في بيئة نظام ادارة معلومات مالية الحكومة لضوابط جديدة فعالة وقادرة على التكيف مع المخاطر الجديدة وبالتالى تتوافر العديد من الضوابط المتعلقة بمطابقة المستندات والملفات وتعقبها ورصدها من قبل الإدارة العليا خاصة مع قدرتها على رؤية وتعقب تدفق البيانات بشكل هرمي وفي صورة وقتية موحدة على جميع واجهات وشاشات النظام على مستوي جميع الأقسام بشكل يحقق الموثوقية والموضوعية (Elbardan and Kholeif,2017)، ومع تعدد آليات الرقابة العامة والتطبيقية يمكن مراجعة أداء وسجلات وتقارير جميع الإدارات الداخلية بالشركة، والتحكم والرقابة فى عناصر النظام التشغيلي ومعالجة البيانات بصورة أكثر دقة ، كما يؤدى استخدام النظام الى زيادة آليات الرقابة على السلامة الأمنية لوحدات النظام وما يتعلق بتأمين قواعد البيانات وإمكانية الاسترداد والاستعادة والتخزين الآمن(Hsiung & Wang,2014).

٤/٢/١ المعلومات والاتصال Information and Communication:

يعد نظام المعلومات في بيئة نظام إدارة معلومات مالية الحكومة بمثابة نظام مفتوح نسبياً يتميز بسرعة تدفق وتداول المعلومات الكترونيًا وبشفافية ووضوح أكثر ومراقب بصفة مستمرة

ودائمة ، ويحقق استخدام نظم تخطيط موارد المنظمة وكذلك نظام ادارة معلومات مالية الحكومه – من خلال وجود شبكة ربط مركزية لجميع الوظائف والعمليات التشغيلية المترابطة ،ومع تعدد قنوات الاتصال بين الإدارات الداخلية من جهة ومع الجهات الخارجية من جهة أخرى يمكن توفير الاحتياجات من المعلومات في الوقت المناسب بشكل أكثر دقة وبما يحقق الأمن في نقل المعلومات بعيداً عن مخاطر نقل المعلومات بين الأقسام والإدارات (Hsiung & Wang, 2014)

٥/٢/١ المتابعة (Monitoring):

تتعامل أنشطة المتابعة مع التقييم المستمر أو الدوري لجودة الرقابة الداخلية من قبل الإدارة لتحديد عمل الضوابط الرقابية بكفاءه وأنه يتم تعديلها بما يتناسب مع التغيرات في الظروف، ويعمل تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS والذى يمثل جزء من نظام تخطيط موارد المنظمة على مساعدة المراجعين في القدرة على ضبط أداء الإدارات الداخلية ورصد الإنحرافات قبل وأثناء حدوثها بشكل مستمر والابلاغ عنها وإيجاد الاقتراحات والحلول لمعالجتها (Hsiung & Wang, 2014) بما يتطلب ضرورة توفير العاملين المؤهلين للعمل في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والإشراف على أعمال وأنشطة المنشأة ككل، كذلك التحقق من مدي جدوي البيئة الإلكترونية.

وبعد استعراض مكونات اطار COSO والذى يمكن استخدامه لقياس فعالية الرقابة الداخلية ، نتعرض للعلاقة بين التدريب واستخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة في الجزء التالى .

١/ ٣ العلاقة بين التدريب واستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS:

تعددت نماذج تقييم نظام المعلومات IS ونظم تخطيط موارد المنظمة ERP سواء في القطاع الحكومي أو القطاع غير الحكومي، ومن أشهر هذه النماذج نموذج DeLone & McLean (1992) والمعدل عام ٢٠٠٣ والقائم على ستة أبعاد وهي: جودة المعلومات، جودة النظام، جودة الخدمة، الاستخدام، رضا المستخدم، الفوائد الصافية من النظام، (Petter et al., 2008;Wang & Liao, 2008)

يعد كل من جودة المعلومات وجودة النظام وجودة الخدمة من أهم الأبعاد الرئيسية لتقييم نظم المعلومات IS بشكل عام ونظم تخطيط موارد المنظمة ERP بشكل خاص، واتجهت عدد من الدراسات الى إضافة تدريب العنصر البشرى واعتباره محدد رابع هام للاستخدام الناجح

للنظام (Chien & Tsaur 2007 ; Felí cio,et al., 2020; Aldholay & Ramayah, 2018; Laumer & Weitzel, 2017; Stefanovic, et al., 2016; Al-Shibly (2014); Bradford & Florin, 2003; Ghobakhloo & Tang, 2015 ; DeLone & McLean, 2016) ;الجندى، ٢٠٢٠

ومع صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ باستحداث تقسيمات تنظيمية في وحدات الجهاز الادارى للدولة منها المراجعة الداخلية، كذلك قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ باستحداث تقسيم تنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الادارى للدولة ، تركز الباحثه على أهمية تدريب موظفي المراجعة الداخلية داخل الوحدات الحكومية كمتطلب ضرورى للتوجه نحو التحديث كالآتى :

- معايير المراجعة الداخلية الحكومية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين IIA,(2008 وذلك لتحسين مستوى الأداء.

- معايير الانتوساى الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للقطاع الحكومي (2004), INTOSAI .

- التدريب على كيفية القيام بالمراجعة الالكترونية من خلال استخدام الحاسب في اجراء المراجعة بصورة أكثر تفهما للمشاكل والعقبات التي تحول دون اكتشاف الأخطاء والثغرات ، واستخدام التقنيات الحديثة لاكتشافها والتغلب عليها .

٢- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

مع تزايد الاهتمام بالتحول الرقمي وميكنة كافة الأجهزة الحكومية لزيادة كفاءتها والحد من الفساد الإداري والمالي في هذه الأجهزة ، اتجهت العديد من الدراسات السابقة الى التركيز على أهمية استخدام نظام إدارة معلومات المالية الحكوميةGFMIS ، وهى تمثل المجموعة الأولى من الدراسات السابقة كالتالي :

١/٢ المجموعة الأولى من الدراسات السابقة والمتعلقة بأهمية نظام إدارة معلومات المالية الحكومية:

اتجه هاشم، (٢٠١٠) الى التركيز على متطلبات الحكومة الالكترونية في مصر خاصة مع بداية التمهيد للعمل بنظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS في عام ٢٠٠٤ ، من خلال

تطوير مجموعة من الضوابط والإجراءات الخاصة بالرقابة الداخلية المحاسبية بالنظام المحاسبي الحكومي للوفاء بهذه التطورات ، وتوصل الى أنَّ إدخال نظام ميكنة العمل الحكومي يترتب عليه آثار إيجابية تفوق بمراحل آثاره السلبية، وأوصى بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والإجراءات الرقابية للتغلب على مشاكل الرقابة الداخلية الناتجة عن تطبيق نظام الميكنة، وضرورة تعديل وتطوير القوانين واللوائح المعمول بها في النظام الحكومي المصري بما يتماشى مع إدخال نظام الميكنة وتكنولوجيا المعلومات ونظام الشبكات في القطاع الحكومي، بينما حاول الباحثان (Ibrahim and Dauda, 2014) النظر في مدى مساهمة العولمة في جعل جميع أعضاء المجتمع العالمي ينتقلون من نظام الإدارة المالية اليدوي من خلال قبول وتبني نظام إدارة معلومات المالية المتكامل للحكومة الجديدGFMIS ، واعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية لمعرفة مدى فعالية نظام ادارة معلومات مالية الحكومة المتكامل في الإدارة المالية لنيجيريا، وباستخدام قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية لعينة الدراسة مكونة من ٢٠٠خبير في مجال نظم المعلومات المتكاملة، وتوصلا الى أن نظام ادارة معلومات المالية المتكامل للحكومة هو نظام إدارة مالية مناسب ليس فقط لنيجيريا، ولكن للعالم بأسره في القرن الحادي والعشرين لأنه يضمن المساءلة، لكن على الرغم من تطبيق هذا النظام لا يزال الفساد قائما، وتعاني المالية الحكومية من سوء الإدارة الجسيم، وبالتالي فإن النظام ليس خالي من العيوب.

وتناول عبد العزيز،(٢٠١٧) تقييم نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في مصر وأثره على كفاءة إدارة المالية العامة من خلال تحليل هيكل إدارة المالية العامة في مصر، من حيث التقسيم المؤسسي والاقتصادي والوظيفي ومدى توافقهم مع دليل إحصاءات مالية الحكومة العامة، وتوصل إلى أن التطبيق الجزئي لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة في مصر لم يشهد تقدمًا ملحوظًا، وقد تم الوقوف على أهم المعوقات التي أدت إلى بطء تنفيذ النظام في مصر، وتوضيح الإجراءات والإصلاحات المطلوبة على نظام إدارة المالية العامة في مصر، وكذا نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وتحقيق التكامل بين كافة الأنظمة المالية الأخرى في مصر.

واتجه محمد، (٢٠١٧) الى قياس مدى نجاح نظام ادارة معلومات مالية الحكومة المقرر من قبل وزارة المالية لدعم الإصلاح المالي بالتطبيق على الوحدات الحسابية بجامعة

الزقازيق في مصر، ودوره في تحقيق الرقابة المالية على المال العام ومكافحة الفساد المالي في الجهاز الحكومي، ومدى إمكانية الاستفادة منه في الإسراع بتفعيل موازنة البرامج والأداء كبديل عن نظام الموازنة التقليدي، وقد تمثل مجتمع الدراسة في مديري ووكلاء حسابات المديرية المالية في بعض وحدات الجهاز الإداري ووحدات الحكم المحلي بمحافظة الشرقية، وبتوزيع عدد ٨٥ قائمة استقصاء كانت القوائم الصالحة لإجراء التحليل الإحصائي في ٦٨ قائمة، وتوصل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في تحقيق الهدف منه والرقابة على المال العام والحد من الفساد، كذلك يساهم هذا النظام بشكل فعال في تشجيع الجهاز الحكومي على الإسراع بتفعيل موازنة البرامج والأداء.

ويلاحظ على الدراسات السابقة اتفاق غالبية الدراسات على أهمية تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS كأحد متطلبات العولمة الا أنه كما أشار هاشم، (٢٠١٠) الى أهمية وضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتفعيل النظام ، وركز (Ibrahim and Dauda, 2014) على أنه بالرغم من تطبيق النظام لم يتمكن من الحد من الفساد وأرجعه الى فساد الإدارة وعدم خلو النظام من العيوب ، أما (عبد العزيز،٢٠١٧) أشار الى أن التطبيق الجزئي لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة في مصر لم يشهد تقدمًا ملحوظًا، وقد تم الوقوف على أهم المعوقات التي أدت إلى بطء تنفيذ النظام في مصر، كذلك أشار محمد،(٢٠١٧) الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في تحقيق الهدف منه والرقابة على المال العام والحد من الفساد، وبالتالي مع ملاحظة اتجاه العديد من الدراسات الى أهمية تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة الا أن البعض يشير الى عدم قدرته على الحد من الفساد ومواجهته لعدد من المعوقات ، **وبالتالي يمكن صياغة الفرض الأول كالتالي :**

" **يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة احصائية بين مفردات عينة الدراسة حول أهمية استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة، وذلك وفقاً للاختلاف الوظيفي، والخبرة الوظيفية، والخبرة في التعامل مع نظم المعلومات** ".

وفى ظل هذه الدراسات اتجه عدد من الدراسات الى التعرض الى العلاقة بين استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS وفعالية الرقابة الداخلية كما في المجموعة الثانية كالتالي:

٢/٢ المجموعة الثانية العلاقة بين استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS وفعالية الرقابة الداخلية:

تعرض Shaiti, (2014) لأثر عوامل نظم تخطيط موارد المنظمة بشكل رئيسي على فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، وأثر العوامل التنظيمية بشكل فرعي على فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، وتوصل إلى أن هناك عوامل تلعب دوراً مهًما في تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية للشركات EICPs داخل الشركات السعودية مثل أنظمة تخطيط موارد المنشآت ودعم الإدارة والهيكل والاستراتيجية، وبالإضافة إلى ذلك يتوسط نجاح نظم ERP في العلاقة بين الهيكل (إضفاء الطابع الرسمي) والثقافة التنظيمية (التنسيق) ، وعدم الاختلاف في التطبيق بين اطار الرقابة الداخلية لمنظمة الخاص بإدارة المخاطر COSO,2004 واطار بين اطار الرقابة الداخلية الصادر ١٩٩٢ .COSO,1992 حيث يحمل كلاهما نفس الجوهر .

بينما تناول Oyinlola et al., (2017) تحليل فعالية العوامل المحددة لاستخدام نظام إدارة معلومات المالية المتكامل على أداء القطاع العام في نيجيريا ، وباستخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية، تم أخذ حجم العينة من أقسام الإدارة المالية التي تشمل الموازنة والمشتريات والمراجعة الداخلية، ومن قسم الأشغال العامة وباستخدام تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين المتغيرات ، توصلت الى وجود علاقة إيجابية بين فعالية نظام إدارة معلومات المالية المتكامل في إدارة المالية العامة والمتغيرات المستقلة والتي تتمثل في التقارير المالية والموازنة والرقابة الداخلية والمشروعات ، الى تحسن الرقابة الداخلية على الرغم من التحديات التي تواجهها في استخدام نظام إدارة معلومات المالية المتكامل، وأوصت الدراسة بتعزيز وتحسين نظام إدارة معلومات المالية المتكامل على مستوى تطوير النظام، بحيث يعطي رقمًا حقيقيًا وعاملًا في المزيد من وظائف التشغيل المرتبطة بالخدمة المالية من أجل تقديم خدمة أفضل.

وتناول (الجندى ،٢٠٢٠) اختبار أثر تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS على فعالية الرقابة المالية بالوحدات الحكومية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها اعتمد على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة والذي تمثل في ممثلي وزارة المالية المصرية بمحافظة الدقهلية البالغ عددهم ٢٢٤ موظفاً، وكانت نسبة الاستجابة الصالحة للاستخدام حوالي ٩٠%، فى وجود تأثير إيجابي لأبعاد نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS وما يكمله من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي GPS & GPOS على

أبعاد فعالية الرقابة المالية بالوحدات الحكومية ، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتحسين جودة أبعاد نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS لزيادة جودة النظام نفسه والنظم المكملة له وبالتالي زيادة أبعاد فعالية الرقابة المالية بالوحدات الحكومية، كما أوصت بأهمية البرامج التدريبية والتدريب المستمر للعاملين على النظام .

ويلاحظ على هذه الدراسات تركيزها على العلاقة بين استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة والرقابة الداخلية ، فركزت في بدايتها على العلاقة بين نظم تخطيط موارد المنظمة والذى يعد نظام ادارة معلومات مالية الحكومة تطويرا لها في الوحدات الحكومية وبين الرقابة الداخلية فأشار Shaiti, (2014) الى فعالية النظام على إجراءات الرقابة الداخلية ، وتوصل Oyinlola et al., (2017) الى وجود علاقة إيجابية بين فعالية نظام إدارة معلومات المالية المتكامل في الرقابة الداخلية ، بالرغم من وجود تحديات تؤثر على تحسن الرقابة الداخلية ، **وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الثاني :**

" يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على فعالية الرقابة الداخلية".

ويتفرع هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

– يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على بيئة الرقابة.

– يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على تقييم المخاطر.

– يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على أنشطة الرقابة.

– يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على المعلومات والاتصالات.

– يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على المتابعة.

كما اتجه عدد من الدراسات الى المعوقات التي تواجه تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS في المجموعة الثالثة كالتالي:

٣/٢ المجموعة الثالثة من الدراسات السابقة والمتعلقة بدور العوامل منها التدريب التي تؤثر على تنفيذ نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS:

اتجه Kahari et al., (2015) الى تقييم العوامل التي تؤثر على تنفيذ نظام إدارة معلومات المالية المتكامل في حكومات المقاطعات في كينيا، وركزت على كيفية تأثير مقاومة الموظفين من ناحية وتأثير قدرات ومهارات مستخدمي نظام إدارة معلومات االمالية المتكامل على تنفيذه، أجريت الدراسة في مقاطعة نيانداروا، استخدمت الدراسة تصميم البحث الوصفي المسحي، ويتمثل المجتمع المستهدف في ٧٠ موظفًا، وتم استخدام قوائم الاستقصاء لجمع البيانات، أظهرت الدراسة وجود علاقة قوية وسلبية وذات دلالة إحصائية بين مقاومة الموظفين وتطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة المتكامل، والى وجود علاقة قوية وإيجابية وذات دلالة إحصائية بين قدرات ومهارات مستخدمي نظام إدارة المعلومات المالية المتكامل وتنفيذه ، أوصت الدراسة بضرورة تركيز حكومة المقاطعة على تعزيز القدرات في فريق مشروع نظام ادارة معلومات المالية المتكامل وضمان استمرارية الموظفين الرئيسيين في تطوير النظام وتنفيذه.

بينما اتجه Shannak, (2015) الى دراسة نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) الجاري تنفيذه حاليًا في وزارة المالية والحكومة الأردنية والمعوقات الناجمة بعد بدء التشغيل التي تواجهها وزارة المالية والمؤسسات الحكومية المعنية ، وتحديد كيف أدى تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في وزارة المالية إلى تحسين آليات وإجراءات التمويل العام داخل وزارة المالية ، واعتمد الباحث على المقابلات الشخصية لجمع البيانات الأولية، حيث تم إجراء ١٥ مقابلة مع الإدارة العليا لـــنظام إدارة معلومات المالية الحكومية، ومسؤولي النظام، والموظفين في المؤسسات الحكومية التي تطبق هذا النظام، والموظفين الذين يعملون على تطوير النظام من وزارة المالية، وتوصل الى مقاومة المستخدمين للنظام من أهم التحديات التي تمت مواجهتها عند تطبيق النظام الجديد ، وتناول Harelimana, (2017) الى تقييم المساهمة التي ترتبت على تبني نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على أداء المؤسسات العامة في رواندا خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، وقد تم استخدام قوائم الاستقصاء والملاحظة والمقابلة الشخصية وفحص المستندات من أجل جمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة. وقد تم جمع البيانات الأولية من عينة مكونة من ٥١ موظف بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في حين

اشتمل مجتمع الدراسة على ١٩٧ موظفًا، وقد كشفت النتائج أن نظام IFMIS قد تم تبنيه بالكامل في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. وقد تم تنفيذ النظام باتباع جميع الخطوات المطلوبة، كما تم زيادة بناء القدرات لموظفيها من خلال تقديم التدريب اللازم لهم، وقد أثر ذلك بشكل إيجابي على أداء المؤسسة حيث كان الارتباط بين اعتماد نظام IFMIS وأداء وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي يعتبر ارتباطًا مثاليًا. وبالتالي يوجد مساهمة مهمة لنظام إدارة معلومات المالية المتكامل في أداء المؤسسات العامة في رواندا، حيث يولد معلومات دقيقة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الإدارية.

بينما تناول (Oyinlola et al., 2017) تحليل فعالية نظام إدارة معلومات المالية المتكامل على أداء القطاع العام في نيجيريا، خضعت إدارة المالية العامة لفحص شديد من جانب عامة الناس في دعوة لتعزيز المساءلة عن النفقات الحكومية من أجل تحسين تقديم الخدمات العامة، لتحليل فعالية العوامل المحددة على استخدام النظام، تم استخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين فعالية نظام إدارة معلومات المالية المتكامل في إدارة المالية العامة والمتغيرات المستقلة والتي تتمثل في التقارير المالية والموازنة والرقابة الداخلية والمشروعات، كما تم الكشف عنه في تحليل الانحدار، حيث يوجد علاقة ايجابية بين نظام إدارة معلومات المالية المتكامل والمالية العامة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية وإعداد الموازنة والمشاريع الحكومية، وهذا يدل على أن نظام إدارة معلومات المالية على الإدارة المالية العامة في نيجيريا، وتحسنت الرقابة الداخلية على الرغم من التحديات التي تواجهها في استخدام نظام إدارة معلومات المالية المتكامل.

وتناول مرعي، (٢٠١٩) أثر تفعيل تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على التقارير المالية الحكومية في البيئة المصرية من خلال دراسة نظرية، وتوصل الى أثر تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشرط توافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع هذا النظام، تتصف معلومات تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة بالملاءمة مع قلة الموثوقية ، يعد تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة أحد الأساليب الحديثة والذي ساعد في علاج أوجه القصور في النظم المحاسبية الحكومية وكان لها الأثر في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، بينما تناول Kofahe et al., (2019) وضع إطار للعوامل التي تؤثر على التنفيذ الناجح لنظام ادارة معلومات مالية

الحكومة من منظور موظفي القطاع العام الأردني بتكيف الإطار المقترح مع نموذج نجاح نظام المعلومات DeLone & McLean (2003) وهو النموذج الأكثر شيوعًا لشرح نجاح نظام المعلومات، وتمثل مجتمع البحث في جميع مستخدمي نظام إدارة المعلومات الحكومية في القطاع الحكومي الأردني، وقد اعتمد الباحث على قوائم الاستقصاء لجمع البيانات، وتوصل نظريًا أن جودة المعلومات وجودة النظام وجودة الخدمة ومقاومة المستخدم والتدريب ومشاركة المستخدم هي العوامل التي تؤثر على نجاح نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في القطاع العام الأردني. وقد قامت هذه الدراسة بتوسيع العوامل المؤثرة على نجاح نظام ادارة معلومات مالية الحكومة من خلال دمج ثلاث متغيرات ذات صلة وهي التدريب وإشراك المستخدم ومقاومة المستخدم.

بينما استهدف Yaokumah, (2020) العوامل التي تعوق التنفيذ الناجح لنظام إدارة المعلومات المالية في غانا ، وبالاعتماد على العينات الطبقية لاختيار عينة مكونة من ٣٤٦ موظفاً في دوائر حكومية مختارة تم توجيه استمارة الاستقصاء لجمع البيانات و لتقييم مدى فعالية نظام إدارة معلومات المالية المتكامل وأثره على كفاءة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تنفيذ نظام إدارة معلومات المالية المتكامل ، وتوصل إلى أن نظام إدارة معلومات المالية المتكامل يعتبر أداة فعالة في الإدارة المالية العامة، ونقص كفاءة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى عدم الدعم الكافي من قبل الإدارة العليا والذى يعتبر أحد المشاكل التي تعوق التنفيذ الناجح.

ويلاحظ على هذه الدراسات اتجاهها الى أنه بالرغم من أهمية نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS الا أنه يواجه العديد من المعوقات ، فأشار Shannak, (2015) الى أن مقاومة المستخدمين للنظام يعد من أهم التحديات التي تمت مواجهتها عند تطبيق النظام الجديد ، بينما اتجه Harelimana, (2017) الى زيادة فعالية نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في رواندا عند زيادة بناء القدرات لموظفيها من خلال تقديم التدريب اللازم لهم، وأشار (مرعى ٢٠١٩،) الى أهمية شرط توافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع هذا النظام، أما Kofahe et al., (2019) تعرض للعوامل التي تؤثر على استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS وأشار الى أهمية التدريب ومقاومة المستخدمين في التأثير على نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS ، واتجه كل من Yaokumah, (2020) لدراسة معوقات استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS والتي ركزت على عدم الدعم الكافي من قبل

الإدارة العليا وهو ما تركز عليه الباحثة بأهمية ضرورة الأخذ في الاعتبار مقاومة المستخدمين لهذا النظام والذى اتفقت عليه غالبية الدراسات وبالتالي تتجه الباحثة الى اختبار هل التدريب يعدل من العلاقة بين استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية وبالتالي يقلل من مقاومة المستخدمين ، وبالتالي **يمكن صياغة الفرض الثالث :**

" **يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية**".

ويتفرع هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

- يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وبيئة الرقابة.
- يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وتقييم المخاطر.
- يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وأنشطة الرقابة.
- يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة والمعلومات والاتصالات.
- يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة والمتابعة.

٣- الدراسة الميدانية: يعد استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة من الأمور الحديثة التي طبقتها الحكومة في الآونة الأخيرة في ظل التوجه نحو التحول الرقمي في المعاملات للحد من الفساد المالي والإداري، وبالرغم من جهود الحكومة ووزارة المالية الا أنها تواجه بالعديد من التحديات وهو ما يتوقع في أي نظام جديد يتم تطبيقه حتى يتم تدارج كل العيوب والتحديات التي يتعرض لها وهو ما تتعرض له الباحثة في الدراسة الميدانية كالتالي.

١/٣ مجتمع الدراسة وعينة الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة في مستخدمي نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في الوحدات الحكومية داخل جامعة المنصورة والبالغ عددها ٢٥ وحده بعدد ١١٤ مستخدم من موظفي الوحدة بجانب ٢٥ مستخدم من ممثلي وزارة المالية ، ومراجعي الوحدات الحكومية من أفراد الجهاز المركزي للمحاسبات في جامعة المنصورة والبالغ عددهم ٢١ مراجع بإجمالي ١٦٠ مستخدم للنظام ، واعتمدت الباحثة في تحديد العينة على الحصر الشامل ، قامت الباحثة بتوزيع قوائم الاستقصاء بعدد ١٦٠ قائمة على مستخدمي النظام داخل الجامعة وتم استجابة ٨٠,٦ % أي ١٢٩ مفردة ، وبعد استبعاد بعض القوائم غير الكاملة أصبح عدد القوائم الخاضعة لإجراء التحليل الإحصائي ١٢٥ قائمة.

٢/٣ أسلوب جمع البيانات: اعتمدت الباحثة على استخدام قائمة الاستقصاء لجمع البيانات الأولية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي المستخدم في تحليل البيانات الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

٣/٣ تقييم أداة الدراسة:

١/٣/٣ الصدق الظاهري: تم التحقق من الصدق الظاهري للاستقصاء المستخدم في الدراسة من خلال عرضه على عدد من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين، للتأكد من مدى كفاية عباراته وتعبيرها عن الغرض المقصود منها، وفي ضوء ذلك تم تعديل صياغة بعض العبارات لتلائم مجال الدراسة بشكل أكبر.

٢/٣/٣ صدق الاتساق الداخلي: تم الاعتماد على حساب معامل الارتباط التوافقي Pearson Correlation بين العبارات المعبرة عن كل محور من محاور الاستبيان وبين الدرجة الكلية للمحور الذي يتضمن هذه العبارات ، وذلك لاختبار صدق الاتساق الداخلي للاستقصاء، وقد تم إجراء هذا الاختبار على عينة مكونة من ٣٠ مفردة من مجتمع الدراسة، ويمكن عرض نتائج صدق الاتساق الداخلي للمتغيرات الواردة بالاستقصاء فيما يلي:

١/٢/٣/٣ متغيرات الدراسة:

١/١/٢/٣/٣ المتغير المستقل (أهمية استخدام نظام ادارة معلومات المالية الحكومية):

جدول رقم (١) : معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية للمتغير المستقل

المتغير المستقل: أهمية استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة					
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	*٠.٤٨٠	٦	*٠.٥٦٤	١١	*٠.٤٠٩
٢	*٠.٤٧٦	٧	*٠.٧٣٦	١٢	*٠.٧٥٣
٣	*٠.٤٧٨	٨	*٠.٦٤١	١٣	*٠.٣٨٢
٤	*٠.٣٧٣	٩	*٠.٥٢٨		
٥	*٠.٤٣٣	١٠	*٠.٧٧٧		

يشير الرمز (*) إلى دلالة معامل الارتباط إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) أو أقل.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (١) السابق أن معاملات الارتباط بين متوسط العبارات الخاصة بأهمية استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في الوحدات الحكومية في جامعة المنصورة، وبين المتوسط العام للمتغير ككل تتراوح بين (٠.٣٧٣ و ٠.٧٧٧) وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) أو أقل، الأمر الذي يشير إلى تمتع عبارات متغير

أهمية استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في الوحدات الحكومية المصرية بدرجة جيدة من صدق الاتساق الداخلي.

٢/١/٢/٣/٣ المتغير *التابع:(فعالية بيئة الرقابة الداخلية)*:

جدول رقم (٢) : معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية لمحاور المتغير التابع

(أ) فعالية بيئة الرقابة					
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	*٠.٧٥٠	٤	*٠.٨٨٨	٧	*٠.٣٥٤
٢	*٠.٧٦٠	٥	*٠.٧٦٣	٨	*٠.٧٧١
٣	*٠.٨٦٩	٦	*٠.٦٨٠	٩	*٠.٥٣٩
(ب) فعالية تقييم المخاطر					
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	*٠.٧٠٢	٤	*٠.٦٧٤	٧	*٠.٧٥٧
٢	*٠.٦١٨	٥	*٠.٦٦٣		
٣	*٠.٨٤٧	٦	*٠.٧٥٠		
(ج) فعالية أنشطة الرقابة					
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	*٠.٤٢٠	٥	*٠.٥٢٤	٩	*٠.٦٩٧
٢	*٠.٦٤٤	٦	*٠.٥٧٩	١٠	*٠.٧٣٢
٣	*٠.٥٦١	٧	*٠.٥٠٩		
٤	*٠.٧٣٨	٨	*٠.٥٨٠		
(د) فعالية المعلومات والاتصالات					
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	*٠.٧٠٥	٤	*٠.٦٤٤	٧	*٠.٧٤٦
٢	*٠.٧٩٠	٥	*٠.٧٧٢		
٣	*٠.٨١٣	٦	*٠.٧٩٦		
(هـ) فعالية المتابعة					
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	*٠.٧٩٥	٣	*٠.٧٦٩	٥	*٠.٧١٧
٢	*٠.٨٠٥	٤	*٠.٧١٥		

يشير الرمز (*) إلى دلالة معامل الارتباط إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) أو أقل.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (٢) السابق أن معاملات الارتباط بين متوسط العبارات الخاصة بكل محور من محاور المتغير التابع، وبين المتوسط العام للمحور ككل تتراوح بين (٠.٣٥٤ و ٠.٨٨٨) وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٠٥) أو أقل، الأمر الذي يشير إلى تمتع عبارات المتغير التابع بدرجة جيدة من صدق الاتساق الداخلي.

٣/٣/ ٣/١/٢ ثبات الاستقصاء: تم الاعتماد على معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات الاستقصاء، ويتضح من بيانات الجدول رقم (٣) التالي أن استقصاء الدراسة يتمتع بدرجة ثبات جيدة وذلك كما يتبين من قيم معاملات ألفا كرونباخ والتي تجاوزت جميعها الحد الأدنى المقبول (٠.٦).

جدول رقم (٣) : معامل الثبات (كرونباخ الفا) لمتغيرات الاستقصاء

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات (α)
المتغير المستقل:		
أهمية استخدام نظام إدارة المعلومات المالية في القطاع الحكومي المصري	١٣	٠.٧٩٧
المتغير التابع:		
(أ) فعالية بيئة الرقابة	٩	٠.٨٨٣
(ب) فعالية تقييم المخاطر	٧	٠.٨٣٧
(ج) فعالية أنشطة الرقابة	١٠	٠.٧٩٤
(د) فعالية المعلومات والاتصالات	٧	٠.٨٥٢
(هـ) فعالية المتابعة	٥	٠.٨١٦

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

٣/٣/٣ البيانات الوصفية لعينة الدراسة:

جدول رقم (٤) : توزيع بيانات عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية	الإجمالي
الوظيفة	إداري	٩٦	%٧٦.٨	١٢٥
	مراجع في الجهاز المركزى	٢٩	%٢٣.٢	
الخبرة	أقل من ٥ سنوات	١٠	%٨	١٢٥
	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	٣٠	%٢٤	
	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	٢٩	%٢٣.٢	
	من ١٥ سنة فأكثر	٥٦	%٤٤.٨	
الخبرة في التعامل مع نظم المعلومات	٤ سنوات فأقل	٦٩	%٥٥.٢	١٢٥
	أكثر من ٤ سنوات	٥٦	%٤٤.٨	

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي.

١/٣/٣/٣ تقييم جودة نظام إدارة المعلومات المالية في القطاع الحكومي المصري:

جدول رقم (٥) : الإحصاءات الوصفية لتقييم جودة نظام إدارة المعلومات المالية في القطاع الحكومي المصري

العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المجموع التقديري	النسبة المئوية	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المستوى
١)يحرص نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على الدقة في عرض الإجراءات والسياسات المحاسبية.	٢٢	٩٩	٤	٠	٠	٥١٨	%٨٣	٤.١٤	٠.٤٣٤	١٠.٤٨	مرتفع
٢)يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على اختصار الوقت والجهد والتكلفة.	٦٧	٥٨	٠	٠	٠	٥٦٧	%٩١	٤.٥٤	٠.٥٠١	١١.٠٤	مرتفع
٣)يحرص نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على التوافق والانسجام مع أفضل الممارسات الدولية.	١٦	٨٥	٢٠	٤	٠	٤٨٨	%٧٨	٣.٩٠	٠.٦٤	١٦.٤١	مرتفع
٤)يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة وفعالية.	٨	٩٣	٢٤	٠	٠	٤٨٤	%٧٧	٣.٨٧	٠.٤٩١	١٢.٦٩	مرتفع
٥)يؤدي نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) إلى زيادة سرعة أداء العمل بشكل سهل ومبسط.	٣٧	٨٤	٤	٠	٠	٥٣٣	%٨٥	٤.٢٣	٠.٦١١	١٤.٤٤	مرتفع
٦) لا يتطلب نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) فترة طويلة من التدريب لسهولة التعامل معه.	٥	٧٢	٣٢	١٦	٠	٤٤١	%٧١	٣.٥٣	٠.٧٦٨	٢١.٧٦	متوسط
٧)يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على عرض البيانات حسب حاجة المستفيد.	٣١	٧٨	١٦	٠	٠	٥١٥	%٨٢	٤.١٢	٠.٦٠٤	١٤.٦٦	مرتفع

العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المجموع التقديري	النسبة المئوية	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المستوى
٨) يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على تقديم معلومات دقيقة وذات مصداقية.	١٨	٩٩	٨	٠	٠	٥١٠	%٨٢	٤.٠٨	٠.٤٥١	١١.٠٥	مرتفع
٩) يحرص نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على تحقيق الاستجابة السريعة والرسائل الفورية.	٢٧	٧٨	١٦	٤	٠	٥٠٣	%٨٠	٤.٠٢	٠.٦٨٩	١٧.١٤	مرتفع
١٠) يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على توفير المعلومات الكافية لمتخذي القرار وبما يتوافق مع متطلباتهم.	٣٠	٧٩	١٦	٠	٠	٥١٤	%٨٢	٤.١١	٠.٥٩٩	١٤.٥٧	مرتفع
١١) يوفر نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) إمكانية مراجعة العمليات المالية لفترات زمنية مختارة.	٤١	٨٠	٤	٠	٠	٥٣٧	%٨٦	٤.٣٠	٠.٥٢٤	١٢.١٩	مرتفع
١٢) يوفر نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) إمكانية تحقيق الوفورات المالية في عمليات الإنفاق.	٢١	٨٠	٢٠	٤	٠	٤٩٣	%٧٩	٣.٩١	٠.٧٨٣	٢٠.٠٣	مرتفع
١٣) يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على الحفاظ على سرية المعلومات.	٢٤	٨٤	١٣	٤	٠	٥٠٣	%٨٠	٤.٠٢	٠.٦٥٣	١٦.٢٤	مرتفع
متغير أهمية استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة **في الوحدات الحكومية المصرية**	**٢٦.٧**	**٨٢.٢**	**١٣.٦**	**٢.٥**	**٠**	**٥٠٨.٢**	**%٨١**	**٤.٠٦**	**٠.٢٣٧**	**٨.٠٥**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٥) السابق أن الاتجاه العام لاستجابات مفردات عينة الدراسة تجاه تقييم أهمية استخدام نظام إدارة معلومات المالية في الوحدات الحكومية يميل إلى الارتفاع، مما يدل على تقييم عينة الدراسة لتلك الجودة بدرجة مرتفعة، حيث تخطت جميع قيم متوسطات عبارات المتغير القيمة (٣.٦٨) مما يشير إلى مستوى مرتفع، ما عدا العبارة رقم (٦) والمتعلقة بتطلب نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) فترة طويلة من التدريب لسهولة التعامل معه، حيث جاءت قيمة المتوسط لهذه العبارة (٣.٥٣) مما يشير إلى مستوى متوسط (Sekaran, 2006). ويوضح الشكل رقم (١) التالي مستوى أهمية استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في الوحدات الحكومية المصرية وفقاً لنتائج الدراسة.

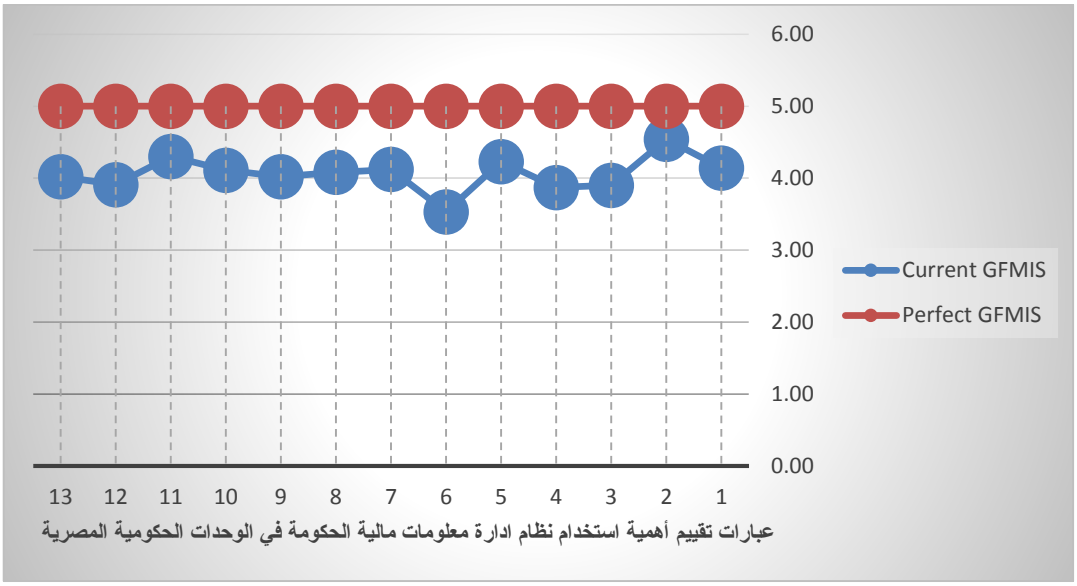

شكل رقم (١) : تقييم مستوى جودة نظام إدارة معلومات المالية في الوحدات الحكومية في جامعة المنصورة وفقاً لنتائج الدراسة

٤/٣ اختبارات فروض الدراسة:

١/٤/٣ اختبار الفرض الأول:

" يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة احصائية بين مفردات عينة الدراسة حول أهمية استخدام نظام إدارة معلومات المالية الحكومية، وذلك وفقاً للاختلاف الوظيفي، والخبرة الوظيفية، والخبرة في التعامل مع نظم المعلومات ".

ولاختبار ذلك الفرض فقد تم الاعتماد على اختبار Chi-Square لتحديد الفروق الجوهرية لآراء مفردات عينة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (٦) التالي نتائج اختبار ذلك الفرض:

جدول رقم (٦) : نتائج اختبار Chi-Square لاختبار الفرض الأول

	الوظيفة	الخبرة الوظيفية	الخبرة في التعامل مع نظم المعلومات
χ^2	١٢.٥٦٤	٢١٣.١٥٨	٦٤.٦١٤
Df	١٤	٤٢	١٤
P. Value	٠٥٦١	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
N	١٢٥	١٢٥	١٢٥

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (٦) السابق رفض الفرض الأول جزئياً، حيث يتبين عدم وجود اختلاف معنوي في آراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية نظم المعلومات المالية وفقاً للوظيفة (موظف بالوحدة الحسابية / ممثل وزارة المالية / مراجع في الجهاز المركزي) ، في حين توجد اختلافات معنوية في آراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وفقاً لاختلاف الخبرة الوظيفية، وكذلك وفقاً لاختلاف الخبرة في التعامل مع نظم المعلومات ، وذلك كما يتضح من قيم كا^2 الخاصة بكل منها، وهي قيم معنوية عند مستوى ثقة (٩٥%) أو أكثر، إذ فيما يتعلق بالخبرة الوظيفية يتضح أن المفردات ذوي مستويات الخبرة الوظيفية من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة تعطي أهمية لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة أكبر من غيرها من الفئات الأخرى (المتوسط= ٤.٢١٧)، في حين أن المفردات ذوي مستويات الخبرة الوظيفية من ١٥ سنة فأكثر تعطي أهمية لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة أقل من غيرها من الفئات الأخرى (المتوسط= ٣.٩٩)، أما المفردات ذوي مستويات الخبرة أقل من ٥ سنوات ، ومن ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات فإنها تعطى أهمية لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة في منطقة وسطية بين الفئتين الأخريين (متوسط= ٤.٠٤٦ ، ٤.٠٣٥) على التوالي. أما فيما يتعلق بالخبرة في التعامل مع نظم المعلومات، فقد تم الاستناد إلى قيمة الوسيط (٤ سنوات)، حيث تبين أن المفردات التي تمتلك خبرة أقل من ٤ سنوات في التعامل مع نظم المعلومات تعطي أهمية أكبر لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة (متوسط= ٤.١٠٠) من المفردات التي تمتلك خبرة أكبر من ٤ سنوات (متوسط=٤.٠١١).

٢/٤/٣ اختبار الفرض الثاني:

" يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على فعالية الرقابة الداخلية".

ويتفرع هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على بيئة الرقابة.

- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على تقييم المخاطر.

- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على أنشطة الرقابة.

- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على المعلومات والاتصالات.

- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على المتابعة.

ولاختبار ذلك الفرض فقد تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي البسيط، من خلال اختبار خمسة نماذج إحصائية، ويوضح الجدول رقم (٧) التالي نتائج اختبار ذلك الفرض:

جدول رقم (٧) : نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرض الثاني للدراسة

		ثابت الانحدار	St. β	T	F	P. value	R^2	Error%
نموذج (١)	نظام ادارة معلومات مالية الحكومة ← بيئة الرقابة	١.٨٢٥	٠.٢٧٤	٣.١٥٩	٩.٩٨٠	٠.٠٠٢	٠.١٧٥	%٨٢.٥
نموذج (٢)	نظام ادارة معلومات مالية الحكومة ← تقييم المخاطر	٢.٥٨١	٠.١٤٧	١.٦٥٠	٢.٧٢٢	٠.١٠٢	٠.١٢٢	%٨٧.٨
نموذج (٣)	نظام ادارة معلومات مالية الحكومة ← أنشطة الرقابة	٣.٨٦١	٠.١١٤	٥.٧٨١	٢.٠٠٢	٠.٠١٣	٠.٠٨٣	%٩١.٧
نموذج (٤)	نظام ادارة معلومات مالية الحكومة ← المعلومات والاتصالات	٢.٩٣٠	٠.١٣٦	١.٥٢٧	٢.٣٣١	٠.٠١٢	٠.١١٩	%٨٨.١
نموذج (٥)	نظام ادارة معلومات مالية الحكومة ← المتابعة	١.٢٧٥	٠.٣٠٣	٣.٥٢٧	١٢.٤٣٨	٠.٠٠١	٠.١٩٢	%٨٠.٨

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٧) صحة الفرض الثاني للدراسة وكذلك فروضه الفرعية، حيث يتضح وجود تأثير معنوي وإيجابي لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة في جميع محاور الرقابة الداخلية، وذلك كما يتضح من قيم f الخاصة بكل نموذج (٩.٩٨٠، ٢.٧٢٢، ٢.٠٠٢، ٢.٣٣١، ١٢.٤٣٨) على الترتيب وهي جميعها قيماً معنوية عند درجة ثقة (٩٥%) فأكثر. وبالنظر إلى قيم معاملات الانحدار الجزئي المعيارية فإن نظام ادارة معلومات مالية الحكومة يؤثر إيجابياً ومعنوياً في جميع محاور الرقابة الداخلية، حيث تشير قيم تلك المعاملات وكذلك قيم معاملات التحديد R^2 للنماذج الخمسة إلى أن التأثير الأكبر لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة كان في متابعة الرقابة (β= ٠.٣٠٣) حيث تفسر نظم معلومات الإدارة المالية الحكومية (١٩.٢%) من التباين في متابعة الرقابة، يلي ذلك بيئة الرقابة (β= ٠.٢٧٤) حيث تفسر نظم المعلومات الحكومية (١٧.٥%) من التباين في بيئة الرقابة، ثم تقييم المخاطر

(β= ٠.١٤٧) حيث تفسر نظم المعلومات الحكومية (١٢.٢%) من التباين في تقييم المخاطر ، يلي ذلك المعلومات والاتصالات (β= ٠.١٣٦) حيث تفسر نظم معلومات الإدارة المالية الحكومية (١١.٩%) من التباين في المعلومات والاتصالات، وأخيراً أنشطة الرقابة (β= ٠.١١٤) حيث تفسر نظم المعلومات الحكومية (٨.٣%) من التباين في أنشطة الرقابة.

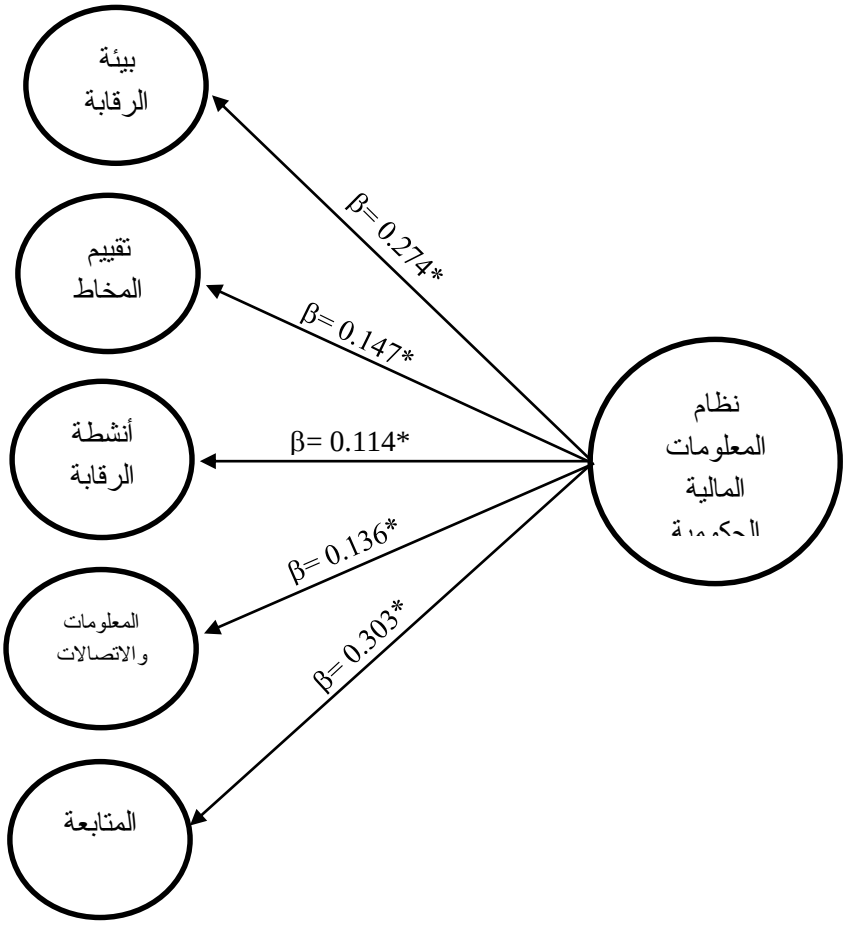

شكل رقم (٢) : نتائج اختبار الفرض الثاني للدراسة

٣/٤/٣ اختبار الفرض الثالث:

" يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية".

ويتفرع هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

- **يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وبيئة الرقابة.**
- **يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وتقييم المخاطر.**
- **يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وأنشطة الرقابة.**
- **يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة والمعلومات والاتصالات.**

- **يعدّل التدريب العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة والمتابعة.**

ولاختبار ذلك الفرض فقد تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي بواسطة Process V3.5 ، من خلال اختبار خمسة نماذج إحصائية، ويوضح الجدول رقم (٨) التالي نتائج اختبار ذلك الفرض:

جدول رقم (٨) : نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثالث للدراسة

النموذج	المتغير التابع	المتغير المستقل	β	t	P. value
نموذج (١)	بيئة الرقابة	نظام المعلومات المالية الحكومية	٠.٢٣٢	١.٠٠٥	٠.٠٥
		التدريب	٠.٤٣٣	٢.٤١٨٦	٠.٠٣
		نظام المعلومات × التدريب	٠.٣٤٣	١.٥٧٢٣	٠.٠١٣
نموذج (٢)	تقييم المخاطر	نظام المعلومات المالية الحكومية	٠.٢٤٥	١.٩٥٩	٠.٠٣٣
		التدريب	٠.١٩٢	١.١٨٥	٠.٠٢٣
		نظام المعلومات × التدريب	٠.٢٠٩	١.٢٧٥	٠.٠٢٠
نموذج (٣)	أنشطة الرقابة	نظام المعلومات المالية الحكومية	٠.١٣٢	٢.١٧٣	٠.٠٣١
		التدريب	٠.٥٧٦	١.٦٩٤	٠.٠٤١
		نظام المعلومات × التدريب	٠.٢٦٥	١.٨٢٣	٠.٠٤٢
نموذج (٤)	المعلومات والاتصالات	نظام المعلومات المالية الحكومية	٠.١٦٧	١.٨٢٢	٠.٠٤١
		التدريب	٠.٢٨٦	١.٩٣٨	٠.٠٣٥
		نظام المعلومات × التدريب	٠.٢٧٨	١.٠٩٦	٠.٠٢٧
نموذج (٥)	المتابعة	نظام المعلومات المالية الحكومية	٠.٣٢٢	١.٢٧٠	٠.٠٠٧
		التدريب	٠.٤٠٤	١.٧٥٦	٠.٠٤٥
		نظام المعلومات × التدريب	٠.٣٣٦	١.٩٢٠	٠.٠٣٥

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٨) السابق صحة الفرض الثالث للدراسة وكذلك فروضه الفرعية، حيث يتضح أن التدريب يعمل كمتغير معدّل إيجابي في العلاقة بين نظام المعلومات المالية الحكومية وجميع محاور الرقابة الداخلية، فعلى مستوى بيئة الرقابة، يتضح أن التأثير المعدل لمتغير التدريب تأثير معنوي وإيجابي (β= ٠.٣٤٣ ، P. Value < ٠.٠٥) ، وأن التدريب يقوي العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وبيئة الرقابة وذلك كما يتضح من الزيادة في قيمة معامل التحديد للنموذج (Δ R^2 = ٠.٠٢١). وعلى مستوى تقييم المخاطر، يتضح أن التأثير المعدل لمتغير التدريب تأثير معنوي وإيجابي (β= ٠.٢٠٩، P. Value < ٠.٠٥) ، وأن التدريب يقوي العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وتقييم المخاطر وذلك كما يتضح من الزيادة في قيمة معامل التحديد للنموذج (Δ R^2 = ٠.٠١٢٩). وعلى مستوى أنشطة الرقابة، يتضح أن التأثير المعدل لمتغير التدريب تأثير معنوي وإيجابي (β= ٠.٢٦٥، P. Value < ٠.٠٥) ، وأن التدريب يقوي العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وأنشطة الرقابة وذلك كما يتضح من الزيادة في قيمة معامل التحديد للنموذج (Δ R^2 = ٠.٠٢٧١). وعلى مستوى المعلومات والاتصالات، يتضح أن التأثير المعدل لمتغير التدريب تأثير معنوي

وإيجابي (β= ٠.٢٧٨، P. Value < ٠.٠٥) ، وأن التدريب يقوي العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة والمعلومات والاتصالات وذلك كما يتضح من الزيادة في قيمة معامل التحديد للنموذج (ΔR^2 = ٠.٠١٩٤). وأخيراً ، على مستوى المتابعة، يتضح أن التأثير المعدل لمتغير التدريب تأثير معنوي وإيجابي (β= ٠.٣٣٦، P. Value < ٠.٠٥) ، وأن التدريب يقوي العلاقة بين نظام ادارة معلومات مالية الحكومة والمتابعة وذلك كما يتضح من الزيادة في قيمة معامل التحديد للنموذج (ΔR^2 = ٠.٠١١٢).

٤- الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

١/٤ الخلاصة والنتائج:

اتجهت الدراسة الى تحديد الدور المعدل لأثر استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على فعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية في جامعة المنصورة ، وقد استخدمت الباحثة مكونات اطار COSO للرقابة الداخلية الصادر في ٢٠١٣ وذلك لتقييم فعاليتها باعتباره أكثر الأطر من حيث القبول العام ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في جميع الدول، كما أنه من الممكن تطبيقه على جميع المنشآت، ولتحقيق الهدف اعتمدت الباحثة على استخدام قائمة الاستقصاء لجمع البيانات الأولية اللازمة لتحقيق هدف الدراسة، وتم توزيع قوائم الاستقصاء على مستخدمي النظام في الوحدات الحكومية داخل جامعة المنصورة من موظفي الوحدات وممثلي وزارة المالية ومراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات لهذه الوحدات – والتي تطبق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة – بعدد ١٦٠ قائمة استقصاء بنسبة استجابة من قبل أفراد العينة ٨٠.٦ % أي ١٢٩ مفردة، وبعد استبعاد بعض القوائم غير الكاملة أصبح عدد القوائم الخاضعة لإجراء التحليل الإحصائي ١٢٥ قائمة، وتناول البحث مفهوم نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS والمعوقات التي تواجهه ومكونات الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO وأهمية التدريب للعنصر البشرى للحد من مقاومة مستخدمي النظام خاصة مع الحاجة الى تطبيق النظام في عدد من الإدارات الأخرى كإدارة المشتريات وغيرها للتطبيق الشامل للنظام .

وتوصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

- عدم وجود اختلاف معنوي في آراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية نظم معلومات الادارة المالية الحكومية وفقاً للوظيفة (موظف بالوحدة الحسابية / ممثل وزارة المالية / مراجع بالجهاز المركزي

للمحاسبات)، في حين توجد اختلافات معنوية في آراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وفقاً لاختلاف الخبرة الوظيفية، فيما يتعلق بالخبرة الوظيفية يتضح أن المفردات ذوي مستويات الخبرة الوظيفية من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة تعطي أهمية لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة أكبر من غيرها من الفئات الأخرى ، في حين أن المفردات ذوي مستويات الخبرة الوظيفية من ١٥ سنة فأكثر تعطي أهمية لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة أقل من غيرها من الفئات الأخرى ، أما المفردات ذوي مستويات الخبرة أقل من ٥ سنوات ، ومن ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات فإنها تعطى أهمية لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة في منطقة وسطية بين الفئتين الأخريين وكذلك وفقاً لاختلاف الخبرة في التعامل مع نظم المعلومات ، تبين أن المفردات التي تمتلك خبرة أقل من ٤ سنوات في التعامل مع نظم المعلومات تعطي أهمية أكبر لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة من المفردات التي تمتلك خبرة أكبر من ٤ سنوات، وهو ما يتفق مع عدد من الدراسات بأهمية نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS ويتفق مع كل من (هاشم، ٢٠١٠ ;Ibrahim and Dauda, 2014; عبد العزيز،٢٠١٧ ;الجندى ،٢٠٢٠) واتجهت الباحثة بدراسة علاقة الخبرة الوظيفية وخبرة التعامل مع نظم المعلومات مع أهمية النظام وهو مالم تتعرض له الدراسات السابقة .

– وجود تأثير معنوي وإيجابي لنظام ادارة معلومات مالية الحكومة في جميع محاور الرقابة الداخلية، وذلك كما يتضح من قيم f الخاصة بكل نموذج على الترتيب وهي جميعها قيماً معنوية عند درجة ثقة (٩٥%) فأكثر، وبالنظر إلى قيم معاملات الانحدار الجزئي المعيارية فإن نظام ادارة معلومات مالية الحكومة يؤثر إيجابياً ومعنوياً في جميع محاور الرقابة الداخلية وهو ما يتفق مع كل من Oyinlola et al., (2017); Shaiti, (2014) .

– يعمل التدريب كمتغير معدّل إيجابي في العلاقة بين نظام المعلومات المالية الحكومية وجميع محاور الرقابة الداخلية، وهو ما اتفقت عليه الدراسات من وجود معوقات تحد من تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة; Shannak, (2015) ;Harelimana, (2017) ،مرعى (٢٠١٩) (Kofahe et al., (2019، و الى أهمية شرط توافر الكوادر ; Fernandez et al., (2017) ;Yaokumah, (2020) الفنية المؤهلة للتعامل مع هذا النظام وأهمية التدريب ومقاومة المستخدمين في التأثير على نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS ، واختلفت الباحثة عن هذه الدراسات بالتركيز على التدريب كمعدل للعلاقة بين استخدام النظام وفعالية الرقابة الداخلية وهو مالم يتم اختباره في هذه الدراسات .

٢/٤ التوصيات:

- إعادة هيكلة الوحدات الحكومية بتقوية أداة الرقابة الداخلية داخل الوحدات بتحديث وظيفة المراجعة الداخلية وفقا لمفهومها الحديث الصادر عن معهد المراجعين الداخليين الأمريكي عام ٢٠٠١ ، والذي يقوم على دور المراجعة الداخلية في الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة ، وتقديم العديد من الدورات بمعايير المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة الداخلية والرقابة والحوكمة ، كذلك تبنى مفهوم لجان المراجعة داخل الوحدات الحكومية مركزيا للمتابعة بصورة دورية لضمان الشفافية في جميع الوحدات الحكومية دون الاكتفاء بسلطة ممثلي وزارة المالية داخل الوحدة الحكومية وذلك لتفعيل دور الرقابة الذاتية داخل الوحدات الحكومية.

- تبنى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للقطاع الحكومي INTOSAI داخل الوحدات الحكومية واجراء دورات تدريبية للقيادات الإدارية والمالية.

- عقد الكثير من الدورات التدريبية وورش العمل للعاملين في الوحدات الحكومية باستمرار على كيفية التعامل مع نظم معلومات إدارة مالية الحكومة للحد من حدوث أي أخطاء تأتى من عدم الفهم للنظام وللحد من مقاومة المستخدمين، خاصة في ظل التوجه نحو استكمال تطبيق نظم معلومات الإدارة المالية الحكومية في جميع الإدارات وتطبيق موازنة البرامج والأداء.

- تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة في جميع الإدارات للربط الكترونيا بين جميع الإدارات داخل الوحدة الحكومية بما يساعد على سرعة الإنجاز داخل الوحدة الحكومية والحد من أي ثغرات تواجه تحقيق الشفافية.

٣/٤ الدراسات والبحوث المستقبلية :

- العلاقة بين تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة وموازنات البرامج والأداء.

- أثر تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية .

- أثر جودة نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على جودة المراجعة الخارجية .

- أثر استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة على الأداء المالى والتشغيلى للوحدات الحكومية.

٥- المراجع

١/٥ مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، طارق وفيق، (٢٠١٩)،" تطوير نظام الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي في ظل منظومة المعاملات المالية الإلكترونية: دراسة ميدانية" ، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة جامعة طنطا ،ص ٢٥٠-٣١٢.
- الجندي، أحمد العيسوي فؤاد أحمد، (٢٠٢٠)، "أثر تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على فعالية الرقابة المالية: دراسة ميدانية"، **رسالة ماجيستير**، كلية التجارة ، جامعة المنصورة.
- الشهاوي، صلاح أحمد محمد (٢٠١٤)، "أثر تطوير أنشطة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP)"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع١، ص ٣٢٤ – ٣٧٢.
- عبد العزيز، وليد عبد الله،(٢٠١٧) ، "أثر تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر"، **رسالة ماجستير**، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية.
- غنيمات، عبد الله عقلة و صيام، وليد زكريا، ٢٠١١،" العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد ٧، العدد ٤، ص ٦٢٥-٦٤٦.
- محمد، محمد راضي عطية، (٢٠١٧)، " نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء: دراسة تطبيقية" ، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ص ٦٠-١٠٨.
- مرعي، أحمد هريدي، (٢٠١٩) ، " اطار مقترح لتفعيل تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية في النظام المحاسبي الحكومي المصري – دراسة تطبيقية "، **رسالة دكتوراة** ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس .
- هاشم، محمد صالح (٢٠١٠)، " ضوابط تطوير الرقابة الداخلية المحاسبية بالنظام المحاسبي الحكومي لمواكبة متطلبات الحكومة الإلكترونية في مصر"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م١٤، ع١، ص ٦٣ – ١٠٥.
- وحدة الميكنة– قطاع الحسابات والمديريات المالية، ٢٠٢٠، دليل ميكنة المالية الحكومية، الإصدار الأول، فبراير (إصدار نصف سنوي).

- ٢/٥ مراجع باللغة الأجنبية :

- Abd Aziz, M. A., H. Ab Rahman, M. M., Alam and J. Said, (2015), **"**Enhancement of the Accountability of Public Sectors through Integrity System, Internal Control System and Leadership Practices: A Review Study", **Procedia Economics and Finance**,Vol. 28 ,pp. 163 – 169.
- Abu- Shanab, E., (2015), "Financial Information Systems in Governments: Is it accepted by Public Employees?" , **International Arab Journal of Information Technology**, Vol. 4, No. 2, June 2015,pp.
- Abushamsieh, K., Antonio M. López Hernández, and David O., R., (2013**),"** The transparency of government financial information systems in Arab countries: Evidence from Palestine", **Journal of Accounting, Business & Management**, vol. 20, No. 2 ,pp. 99-112 .
- Afiah, N. A. and P. C., Azwari, (2015), "The Effect of The Implementation of Government Internal Control System On The Quality of Financial Reporting of The Local Government and its impact on The Principles of Governance: A Research in District, City, and Provincial Government In South Sumatera", **Social and Behavioral Sciences**, vol. 211 ,pp. 811 – 818.
- Al Murtada, M. B. E. and M. N. M. Hamdan, (2016) , "The Role of Government Financial Management Information System in Raising the Effectiveness of the Government Budgeting", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 7, No. 6, PP 244 – 261.
- Aldholay, A. H., Isaac, O., Abdullah, Z., & Ramayah, T. (2018)," The role of transformational leadership as a mediating variable in DeLone and McLean information system success model: The context of online learning usage in Yemen. Telematics and Informatics", Vol.35,No.(5), pp.1421- 1437.
- Al-Shibly, H.H. (2014)," Evaluating E-HRM success: A validation of the information systems success model", **International Journal of Human Resource Studies**,Vol. 4,No.(3),pp. 107-124.
- Altamuro, J. and A. Beatty, (2010), "How does internal control regulation affect financial reporting", **Journal of Accounting and Economics**,vol. 49,pp.58–74.
- Arens, A. A., R. J., Elder and M. S. Beasley, (2017), "**Auditing and assurance services: An integrated Approach",** Prentice Hall, sixteen Edition.
- Aziz, N. A. A. (2013) ,"Managing corporate risk and achieving internal control through statutory compliance", **Journal of Financial Crime**, vol.20,No.1,pp. 25–38.-
- Babatundea, S. A. and K. Dandago, (2014), "Internal control system deficiency and capital project mismanagement in the Nigerian public sector", **Procedia - Social and Behavioral Sciences**,Vol. 164, pp. 208 – 221.

- Bianchi, C, (2010), "Improving Performance And Fostering Accountability In The Public Sector Through System Dynamics Modelling: From An “External” To An “Internal” Perspective, **Systems Research and Behavioral Science**, vol. 27,pp. 361–384.
- Bradford, M., & Florin, J. (2003),"Examining the role of innovation diffusion factors on the implementation success of enterprise resource planning systems",**International Journal of Accounting Information Systems**, Vol.4,No.(3), pp.205-225.
- Bryson, J. M., Ackerman, F., & Eden, C. (2007)," Putting the resource-based view of strategy and distinctive competencies to work in public organizations",***Public Administration Review***, Vol.67,No.(4), pp.702–717.
- Caba, C., and López, A. (2007), "Latin-American public financial reporting: Recent and future development", **Public Administration and Development**, vol.27, No. 2, pp.139-157.
- Chien, S. W., & Tsaur, S. M. (2007)," Investigating the success of ERP systems: Case studies in three Taiwanese high-tech industries", **Computers in industry**,Vol. 58,No.(8-9), pp. 783 – 793.
- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, (2013), Internal control_ integrated framework. Durham, N.C.: American Institute of Certified Public Accountants.
- Committee of Sponsoring Organizations of the Tredway Commission (COSO),(1992) Internal Control Integrated Framework: Framework, New Jersey.
- DeLone, W., & McLean, E. (1992),”Information systems success: the quest for the dependent variable,” **Information Systems Research**, Vol.3,No.(1), pp.60-95.
- DeLone, W., & McLean, E. (2003),” The DeLone and McLean model of information systems success: a ten-year update**, Journal of Management Information Systems**, Vol.19,No.(4),pp. 9-30.
- DeLone, W.H., & McLean, E.R. (2016)," Information systems success measurement", **Foundations and Trends in Information Systems**, Vol.2,No.(1),pp. 1-116.
- Elbardan,H and. Kholeif, A.O.R ,(2017), " Enterprise Resource Planning, Corporate Governance and Internal Auditing",. P-20
- Elbardan,H.,(2014) ,"Enterprise Resource Planning Systems Implementation and the Implieations for the Internal Audit Function", **Brunel University-London- Ph.D**.

- El-Hoby, H.M.H., & Ibrahim, A.A. (2017)," Effective utilisation of ICT resources and ICT capabilities in Saudi Arabia higher institutes" **,European Journal of Technology**, Vol.2,NO.(2), pp.1-16.
- Felício, T., A. Samagaio and R. Rodrigues, (2020)," Adoption of management control systems and performance in public sector organizations", **Journal of Business Research**, article in press, available online,vol. 124 November ,pp. 593-602.
- Ghobakhloo, M., & Tang, S. (2015)," Information system success among manufacturing SMEs: Case of developing countries", **Information Technology for Development**,Vol. 21,No.(4),pp. 573-600.
- Hamdan, M. N. M., (2017), "The Compatibility of (GFMIS) with the Internal Control System", **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, Vol. 7, No.1, pp. 26–40.
- Harelimana, J. B., (2017)," Impact of Integrated Financial Management Information System on Performance of Public Institutions in Rwanda ", **Enterprise Risk Management**, Vol. 3, No. 1,pp.19-37.
- Hsing-Hwa Hsiung & Juo-Lien Wang, (2014)," Factors of Affecting Internal Control Benefits under ERP System An Empirical Study in Taiwan", International Business Research; Vol. 7, No. 4;, pp:34- 37.
- Ibrahim, S. G. and S. Dauda, 2014, "Globalisation And The Emergence of Government Integrated Financial Management Information System (GIFMIS): The Nigeria's Experience", **Journal of Economics and International Business Research (JEIBR)**, VOL. 2,No.(3), pp. 37-47.
- Johansson, T., & Siverbo, S. (2014), "The appropriateness of tight budget control in public sector organizations facing budget turbulence", **Management Accounting Research**, V*OL.25*,NO. (4), pp.271–283.
- Kahari, C.K., Gathogo, G. and Wanyoike, D. (2015) Assessment of Factors Affecting the Implementation of Integrated Financial Management Information System in the County Governments: A Case of Nyandarua County, Kenya. International Journal of Economics, Commerce and Management, III, 1352-1373.
  - Kahari. C. K., G. Gathogo and D. Wanyoike,(2015), "Assessment Of Affecting The Implementation of Integrated Financial Management Information System in The County Governments: A Case of Nyandarua County, Kenya", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. 3, Iss. 11,pp. 1352-1373.
- Kim, H.W., & Kankanhalli, A. (2009),"Investigating user resistance to information systems implementation: A status quo bias perspective" ,MIS Quarterly, Vol.33,No.(3),pp. 567-582.

- Kofahe, M. K., Hassan, H. & Mohamad, R., (2019), "Factors Affecting Successful Implementation of Government Financial Management Information System (GFMIS) In Jordan Public Sector: A Proposed Framework", **International Journal of Accounting, Finance and Business (IJAFB)**, Vol.4, No.(20), pp.32-44.
- Laumer, S., Maier, C., & Weitzel, T. (2017)," Information quality, user satisfaction, and the manifestation of workarounds: a qualitative and quantitative study of enterprise content management system users",**European Journal of Information Systems**,Vol. 26,No.(4),pp. 333-360.
- Niihau ,Evans and Mwirigi ,F.,M.,(2014),"The Effects of Enterprise Resource Planning Systems on Firm's Performance: A Survey of Commercial Banks in Kenya", International Journal of Business and Commerce Vol. 3, No.8: Apr 2014, PP125- 126.
- Norfazlina, G., Akma, A.S., Adrina, S.N., & Noorizan, M.M. (2016),"Customer information system satisfaction and task productivity: The moderating effect of training ،"Procedia Economics and Finance, Vol.37, pp.7-12.
- Oyinlola, O. M., O. O. Folajin and J. O. Balogun, (2017), "Effects of Integrated Financial Management Information System on Performance of Public Sector in Nigeria", **International Journal of Engineering Technologies and Management Research**, Vol 4, Iss. 7, pp.32-39.
- Petter, S., DeLone, W., & McLean, E. (2008). Measuring information systems success: models, dimensions, measures, and interrelationships. European journal of information systems, Vol.17, No.(3), pp. 236 – 263
- Petter, S., DeLone, W., & McLean, E.R. (2013)," Information systems success: The quest for the independent variables, **Journal of Management Information Systems**, Vol.29,No.(4),pp. 7-62.
- Sanusi, F. A. and H. Hassan, 2015," Evaluation of information technology impact on effective internal control in the University system", Proceedings of the 2nd innovation and analytics Conference and Exhibitation, Volume 1961, Issue 1,pp. 156-162.
- Sanusia, Z. M. , R. J. Johari , J. Saida and T. Iskandara, (2015), "The Effects of Internal Control System, Financial Management and Accountability of NPOs: The Perspective of Mosques in Malaysia", **Procedia Economics and Finance** ,Vol.28 ,pp. 156 – 162.
- Sanusia, Z. M. , R. J. Johari , J. Saida and T. Iskandara,)2015(, "The Effects of Internal Control System, Financial Management and Accountability of NPOs: The Perspective of Mosques in Malaysia", Procedia Economics and Finance ,Vol.28 ,pp. 156 – 162

- Sekaran U., (2006), **"Research Methods for Business",** 4th ed., Jakarta: Salemba Empat.
- Selfano, O, F., Peninah, A., & Sarah, C. (2014). Integrated financial management information system and its effect on cash management in Eldoret West District Treasury, Kenya. **International journal of business and social science**, Vol.5,No.8, PP 31 – 37.
- Shaiti, H, K. (2014)," The relationship between ERP systems success and internal control procedures: a Saudi Arabian study, **Ph.D**, University of Bedfordshire.
- Shannak, R., (2015)," Government Financial Management Information System: The Case of the Government of Jordan", **Conference paper**, Muatah University, international conference, Mutah- Jordan.
- Simiyu, S. N., & Kaplelach, M. S. (2018)," Integrated Financial Management Information System Implementation and Public Finance Management in Kilifi County, Kenya", **International Journal of Current Aspects in Finance (IJCAF)**, Volume IV, Issue II, 2018, pp. 148- 161.
- Soral, G., Jain, M. (2011). Impact of ERP system on auditing and internal control. Research journal of social science & management, Vol.1, No.(4), PP 16 – 23.
- Stefanovic, D., Marjanovic, U., Delić, M., Culibrk, D., & Lalic, B. (2016)," Assessing the success of e-Government systems: An employee perspective", **Information & Management**, Vol.53,No.6, pp.717-726.
- The Institute of Internal Auditors (IIA),2008,Standards and Guidance ,www.thiia.org.
- The International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI). Available Online at https://www.intosai.org.
- United states agency for international development (USAID), 2008, integrated financial management information systems_ A Practical guide.
- Urbach, N., & Müller, B. (2012). The updated DeLone and McLean model of information systems success. **In Information Systems Theory**, pp. 1-18. Springer New York.
- USAID. (2013). Audit of USAID/Jordan's fiscal reform project II. Retrieved from https://oig.usaid.gov/sites/default/files/audit-reports/6-278-14-003-p_revised.pdf.
- Wang, Y.S., & Liao, Y.W. (2008)," Assessing eGovernment systems success: A validation of the DeLone and McLean model of information systems success**, Government Information Quarterly**, Vol.25,No.(4), pp.717-733.
- Wardiwiyono, S. (2012), "Internal control system for Islamic micro financing: An exploratory study of Baitul Maal wat Tamwil in the City of Yogyakarta

Indonesia" **,International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, vol.5,No. 4,pp. 340–352.

- Yaokumah, W., (2020), Integrated Financial Management Information System Project Implementation in Ghana Government Ministries, **International Journal of Information Technology Project Management**, Vol. 11, Issue 1.
- Yurniwati and A. Rizaldi, (2015), "Control Environment Analysis at Government Internal Control System: Indonesia Case", **Procedia - Social and Behavioral Sciences,**Vol. 211, pp. 844 – 850.
- Zhang, Z., Lee, M.K., Huang, P., Zhang, L., & Huang, X. (2005)," A framework of ERP systems implementation success in China: An empirical study", **International Journal of Production Economics**,Vol. 98,No.(1),pp. 56-80.
- Zheng Y. (2004), "Analysis of Internal Control System Under EDP and ERP Environment", M.B.A Thesis, Tsinghua University, China

ملاحق الدراسة

قائمة استقصاء

الأخ الفاضل/ الأخت الفاضلة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) و فعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية (دراسة ميدانية)" ، ونظرًا لخبراتكم العلمية والعملية في هذا المجال، تأمل الباحثة التكرم بالمساهمة في هذه الدراسة، وذلك من خلال قيام سيادتكم باستيفاء هذه القائمة. وثقوا بأهمية تعاونكم لنجاح هذه الدراسة.

وتود الباحثة أن توضح لسيادتكم أن ما تقدمونه من معلومات وأراء سيكون موضع السرية التامة ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ما تقدير سيادتكم لمدى صحة العبارات التالية، برجاء وضع علامة (√) أمام التقدير الذي ترونه مناسبًا لكل عبارة من العبارات التالية:

الرقم	العبارة	موافق تمامًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
أولا: تقييم أهمية استخدام نظام إدارة المعلومات المالية في الوحدات						
١	يحرص نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على الدقة في عرض الإجراءات والسياسات المحاسبية.					
٢	يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على اختصار الوقت والجهد والتكلفة.					
٣	يحرص نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على التوافق والانسجام مع أفضل الممارسات الدولية.					
٤	يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة وفعالية.					
٥	يؤدي نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) إلى زيادة سرعة أداء العمل بشكل سهل ومبسط.					
٦	لا يتطلب نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) فترة طويلة من التدريب لسهولة التعامل معه.					
٧	يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على عرض البيانات حسب حاجة المستفيد.					
٨	يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على تقديم معلومات دقيقة وذات مصداقية.					
٩	يحرص نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على تحقيق الاستجابة السريعة والرسائل الفورية.					
١٠	يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على توفير المعلومات الكافية لمتخذي القرار وبما يتوافق مع متطلباتهم.					
١١	يوفر نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) إمكانية مراجعة العمليات المالية لفترات زمنية مختارة.					
١٢	يوفر نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) إمكانية تحقيق الوفورات المالية في عمليات الإنفاق.					

١٣	يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على الحفاظ على سرية المعلومات.					
ثانيًا: تقييم فعالية بيئة الرقابة						
١	في ظل تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) تقدم الإدارة من خلال أنشطتها إشارات واضحة للموظفين حول أهمية الرقابة الداخلية.					
٢	في ظل تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) تقوم الإدارة بتوصيل قيم المنشأة والمعايير السلوكية للموظفين من خلال قواعد السلوك أو ما يشبه ذلك.					
٣	في ظل تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) يتم استقطاب الموظفين المؤهلين والجديرين بالثقة.					
٤	في ظل تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) تأخذ الإدارة في اعتبارها مستويات الكفاءة المطلوبة لوظائف معينة وتترجم ذلك في صورة مهارات ومعرفة مطلوبة لشغل هذه الوظائف.					
٥	في ظل تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) تسعى الإدارة إلى اتخاذ إجراءات لإزالة أو تقليل دوافع الغش.					
٦	في ظل تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) يتم تحديد مسئوليات العاملين المتعلقة بالرقابة الداخلية.					
٧	يقدم نظام (GFMIS) الربط الماشر مع وزارة المالية.					
٨	في ظل تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS) يوجد اهتمام باستقلال وظيفة المراجعة الداخلية.					
٩	في ظل تطبيق نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS) عقد دورات وورشات تدريبية لمستخدمي النظام.					
ثالثًا: تقييم فعالية تقييم المخاطر						
١	يوفر نظام (GFMIS) تقارير تحدد مدى إلتزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية للرقابة على الأموال العامة.					
٢	يتضمن نظام (GFMIS) إجراءات لتحديد المخاطر وتقييمها وتحليلها.					
٣	يوفر نظام (GFMIS) الإجراءات المطلوبة لتقييم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.					
٤	في ظل نظام (GFMIS) يمكن التأكد مما إذا كانت التقارير المالية تعكس حقيقة أداء المؤسسة.					
٥	يوفر نظام (GFMIS) الإجراءات اللازمة لتنفيذ فحص دوري للأنشطة المختلفة.					
٦	عند فحص نظام (GFMIS) يمكن التأكد من مدى وجود ممارسات احتيالية واكتشافها عندما تحدث.					
٧	يعتبر نظام (GFMIS) مناسبًا لأغراض الرقابة على المخاطر.					
رابعًا: تقييم فعالية أنشطة الرقابة						
١	يتضمن نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) أنظمة الرقابة على التطبيقات مثل فحص دقة السجلات ومراجعة الحسابات.					
٢	يسهل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) تحديد صلاحيات العاملين على النظام وهذا يقلل الأخطاء المرتكبة.					

٣	طريقة عمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) تساعد في منع عمليات اختراق النظام.					
٤	يعمل نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على الحفاظ على سرية المعلومات.					
٥	يمنع نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) استخدام الحساب من قبل مستخدم آخر.					
٦	يمكن النظام العاملين من الاستخدام بطريقة آمنة وسلسة من خلال توفير رقم للمستخدم وكلمة مرور خاصة.					
٧	يوفر نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) إمكانية الرقابة المالية على الحركات المالية داخل النظام.					
٨	في ظل استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) يتم عمل نسخ احتياطي للملفات وخطط طوارئ مثل التخزين خارج الموقع لملفات البرامج والبيانات الهامة أو الاستعانة بشركات متخصصة في التخزين الآمن للبيانات.					
٩	في ظل استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) يتم فصل مهام تكنولوجيا المعلومات بحيث يكون هناك فصل بين مسئوليات الإدارة، تطوير النظم،العمليات اليومية للحاسب الآلي، والرقابة على جودة المدخلات ومعقولية المخرجات.					
١٠	في ظل استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) يوجد حراسة جيدة وكاميرات مراقبة للحفاظ على الحاسبات الآلية والأجهزة من السرقة أو الاختراق.					
خامسًا: تقييم فعالية المعلومات والاتصالات						
١	يساعد استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) على التواصل مع كافة الجهات الرقابية والإدارات المركزية (وزارة المالية وقسم الموازنة) والعمل ضمن شبكة واحدة على بيانات موحدة.					
٢	يتضمن نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) إجراءات للتأكد من تحديد المعلومات المالية والرقابة عليها وتوصيلها في الوقت المناسب للأطراف المعنية.					
٣	في ظل استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) يتم التأكيد على أن المعلومات تم ايصالها بالشكل والوقت المناسبين.					
٤	في ظل استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) يوجد خطة استراتيجية لتطوير نظم المعلومات					
٥	في ظل استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) يوجد آلية لدراسة اقتراحات الموظفين.					
٦	يتضمن استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) أساليب للتصنيف الملائم للمعلومات المالية.					
٧	يتضمن استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS)مجموعة من العمليات ذات تأثير هام على التقارير المالية.					
سادسًا: تقييم فعالية المتابعة						
١	يتضمن استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) إجراءات لتقييم جودة أنشطة الرقابة الداخلية بشكل مستمر.					
٢	يتضمن استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) الإجراءات المطلوبة لمتابعة تطبيق جوانب الرقابة المختلفة والتأكد من عملها كما هو مخطط لها.					

٣	يقدم نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) تقارير مقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المستهدف.					
٤	في ظل استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) يوجد وظيفة للمراجعة الداخلية تقوم بالمتابعة الفعالة للأداء التشغيلي.					
٥	في ظل استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) يتم التقرير عن أي وجه قصور يتم تحديده إلى الجهات المعنية.					
	التدريب					
	تعقد دورات تدريبية داخليا بصورة مستمرة عن النظام وتفادى أي خلل.					
	تعقد ورش عمل تدريبية لمحاكاة النظام في الإدارات لأى مشكلة قد تواجه مستخدمي النظام للتعامل معها.					
	تدريب مستخدمى النظام على الأساليب الحديثة في نظم المعلومات لمواكبة أي تحديث في نظام ادارة معلومات مالية الحكومة .					
	عقد دورات تدريبية لأساليب المراجعة الالكترونية في ظل نظام إدارة معلومات مالية الحكومة.					
	عقد دورات تدريبة لمعايير الأداء الحكومى والتي يجب اتباعها وهى ماتعرف بمعايير الانتوساى .					

* الاسم (اختيارى:

* المستوى الوظيفى :

* سنوات الخبرة في العمل بالحكومة :

- أقل من ٥ سنوات ( ) - ٥ سنوات حتى ١٠ سنوات ( ) -
١٠ سنوات حتى ١٥ سنه ( ) - أكثر من ١٥ سنه ( )

* عدد سنوات الخبرة في التعامل مع نظام ادارة معلومات مالية الحكومة GFMIS: ( )

مع خالص الشكر